



الملف الصحفي

ليوم (الأحد)

02 ذو القعدة 1447 هـ

19 أبريل 2026 م

الصفحة	من	الموضوع
1	1	أهم المستجدات المحلية
4	2	أخبار وزارة البيئة و المياه والزراعة (عام)
5	5	المقالات (ذات العلاقة بالوزارة وقطاعاتها)
6	6	أخبار الهيئة السعودية للمياه
8	7	أخبار المركز الوطني لتنمية الحياة الفطرية
43	9	تقارير ومؤشرات عامة
45	44	الشكاوى و الردود

أهم المستجدات المحلية	تصنيف الخبر	1447-11-02	تاريخ الخبر
	الكاتب	1	تكرار الرصد



وزيرا «البيئة» و«الاستثمار» يشهدان توقيع اتفاقيتين لتوطين قطاع معالجة الأسماك

والمنتجات البحرية في المملكة



الجزيرة - الاقتصاد:

شهد معالي وزير البيئة والمياه والزراعة المهندس عبد الرحمن بن عبد المحسن الفضلي، ومعالي وزير الاستثمار الأستاذ فهد بن عبد الجليل السيف توقيع اتفاقيتين بين وزارة الاستثمار ومركز برنامج شريك وشركة المراعي، لدعم توطين قطاع معالجة الأسماك والمنتجات البحرية في المملكة. جرت مراسم التوقيع بحضور صاحب السمو الأمير نايف بن سلطان بن محمد بن سعود الكبير رئيس مجلس إدارة شركة المراعي، ومعالي أمين عام لجنة التوطين وميزان المدفوعات الدكتور حمد آل الشيخ، حيث تأتي هذه الشراكة في إطار جهود الجهات الثلاث لتمكين استثمارات الشركات الكبرى، وتعزيز تنويع الاقتصاد الوطني بما يحقق مستهدفات رؤية المملكة 2030. مثلت وزارة الاستثمار مساعد وزير الاستثمار لتطوير الاستثمارات الدكتور عبدالله الديخي، فيما مثلت مركز برنامج شريك الرئيس التنفيذي المكلف فهد بن عبدالعزيز العبدالقادر، فيما مثلت شركة المراعي الرئيس التنفيذي فواز بن محمد الجاسر. يستهدف المشروع تعزيز الأمن الغذائي من خلال زيادة الإنتاج المحلي من المنتجات البحرية، إلى جانب رفع كفاءة سلاسل الإمداد وتوسيع توافر المنتجات في السوق المحلي، حيث يُعد المشروع خطوة إستراتيجية نحو توطين جزء من سلاسل توريد المنتجات البحرية في المملكة، ودعم نمو قطاع الثروة السمكية. ويسعى المشروع للمساهمة في دعم الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي والإستراتيجية الوطنية للزراعة لضمان استدامة الموارد، وتحقيق مستهدفات الإستراتيجية الوطنية للتوطين عبر إحلال الواردات بمنتجات محلية الصنع، والإسهام في توطين 85% من الصناعات الغذائية وتقليل الاعتماد على الخارج بحلول 2030، بالإضافة إلى ذلك، يستهدف المشروع تمكين المملكة لتصبح قوة رائدة في تصنيع الأغذية عبر استثمارات القطاع الخاص والابتكار، ورفع كفاءة سلاسل القيمة المتنوعة وتوسيع نطاق توافر المنتجات البحرية في السوق المحلي، وتنويع موارد الاقتصاد الوطني وتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030.

أخبار وزارة البيئة و المياه والزراعة (عام)	تصنيف الخبر	1447-11-02	تاريخ الخبر
	الكاتب	2	تكرار الرصد



بيئة مكة تشارك في اليوم العالمي للمسؤولية الاجتماعية بجدة



مناحي القريشي - جدة

شارك فرع وزارة البيئة والمياه والزراعة بمنطقة مكة المكرمة، ممثلاً بإدارة منظمات القطاع غير الربحي وقسم التطوع والمسؤولية الاجتماعية، بالتعاون مع وزارة التعليم، في فعاليات اليوم العالمي للمسؤولية الاجتماعية بمحافظة جدة.

وتهدف المشاركة إلى تعزيز مفهوم المسؤولية الاجتماعية بوصفها أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال تكامل أدوار الجهات الحكومية والقطاع الخاص والقطاع غير الربحي، بما يساهم في دعم المبادرات ذات الأثر الإيجابي على المجتمع.

من جهته، أكد مدير عام فرع الوزارة بمنطقة مكة المكرمة المهندس وليد بن إبراهيم آل دغيس، أن المشاركة تأتي ضمن جهود تعزيز المسؤولية الاجتماعية والعمل التكاملي، لما لها من دور في دعم المبادرات التنموية ورفع الوعي المجتمعي وتحسين جودة الحياة، وأشار إلى أهمية بناء شراكات مستدامة لتفعيل العمل التطوعي وتعزيز دور القطاع غير الربحي، مع ضرورة استمرار هذه الفعاليات لنشر ثقافة المسؤولية المجتمعية وتحقيق التنمية الشاملة.

أخبار وزارة البيئة و المياه والزراعة (عام)	تصنيف الخبر	1447-11-02	تاريخ الخبر
	الكاتب	4	تكرار الرصد



«بيئة الشمالية» تضبط لحومًا ودواجن مجهولة المصدر خلال جولات رقابية مكثفة



نجاح المقبل-عرعر

نفّذت إدارة الأسواق والمسالخ بفرع وزارة البيئة والمياه والزراعة بمنطقة الحدود الشمالية، جولات رقابية بالتعاون مع بلدية عرعر، وأسفرت الجولات عن ضبط عدد من المنشآت المخالفة التي تقوم بعرض وبيع لحوم مجهولة المصدر، حيث تم مصادرة وإتلاف (118) كيلو من اللحوم والدواجن، مع تطبيق الإجراءات النظامية بحق المنشآت المخالفة.

وأكد فرع الوزارة أن هذه الجهود تأتي ضمن الحملات الرقابية المستمرة على الأسواق والمسالخ، وبالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، مشددًا على عدم التهاون مع أي ممارسات تمس سلامة الغذاء، واتخاذ العقوبات الرادعة بحق المخالفين. وتأتي هذه الحملات في إطار جهود الوزارة والشركاء في اللجان الرقابية، بما يعزز حماية المستهلك وضمان سلامة المنتجات الغذائية.

أخبار وزارة البيئة و المياه والزراعة (عام)	تصنيف الخبر	1447-11-02	تاريخ الخبر
	الكاتب	1	تكرار الرصد



مسؤول: مفاهيم المسؤولية الاجتماعية تعني وضع الشركات الربحية أهدافاً اجتماعية

وبيئية



فريق التحرير

قال الدكتور الرمضي الصقري، مدير عام الإدارة العامة لمنظمات القطاع غير الربحي بوزارة البيئة والمياه والزراعة، إن «مفاهيم المسؤولية الاجتماعية للشركات تعني وضع الشركات الربحية أهدافاً اجتماعية وبيئية غير مالية، والعمل عليها بتوازن دون التأثير على ربحيتها».

وأضاف خلال مداخلة مع قناة «روتانا خليجية» أن «هذه المفاهيم تركز كذلك على ضرورة وضع المجتمع والبيئة في الاعتبار من قبل هذه الشركات».

المقالات (ذات العلاقة بالوزارة وقطاعاتها)	تصنيف الخبر	1447-11-02	تاريخ الخبر
عبدالعزیز بن محمد الصقر	الكاتب	1	تكرار الرصد



حائل ترسم ملامح المستقبل. إنجازات تتحدث عن نفسها

عبدالعزیز بن محمد الصقر وكيل إمارة منطقة حائل للشؤون الأمنية

شهدت منطقة حائل خلال هذا العام قفزات نوعية لافتة، وضعتها في مصاف المدن المتقدمة على المستويين الإقليمي والعالمي، بفضل رؤية طموحة وجهود متواصلة أثمرت عن إنجازات تستحق الإشادة. فقد حظيت حائل باعتماد منظمة الصحة العالمية كـ«مدينة صحية»، وهو إنجاز يعكس جودة الحياة وتكامل الخدمات الصحية والبيئية، ويؤكد التزام المنطقة بتوفير بيئة صحية ومستدامة لسكانها وزوارها.

ولم يتوقف التميز عند هذا الحد، بل توجت حائل بلقب «المدينة الخضراء الأولى على مستوى المدن العربية»، في خطوة تعكس اهتمامها المتزايد بالاستدامة البيئية، وزيادة المساحات الخضراء، وتحسين جودة الهواء، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية السعودية 2030.

كما سجلت حائل حضوراً عالمياً لافتاً بحصولها على المركز 33 ضمن تصنيف المدن الذكية عالمياً، وهو مؤشر يعكس تطور البنية التحتية الرقمية، وكفاءة الخدمات، وتبني الحلول التقنية الحديثة التي تسهم في تحسين جودة الحياة وتعزيز كفاءة الأداء الحكومي. هذه الإنجازات لم تأت من فراغ، بل هي ثمرة جهد متواصل، ومتابعة حثيثة، وحرص كبير على تحقيق التنمية الشاملة، بدعم القيادة الرشيدة، واهتمام ومتابعة سمو أمير منطقة حائل، الذي كان لاهتمامه ودعمه بالغ الأثر في تحقيق هذه النجاحات المتتالية.

إن ما تحقق اليوم هو بداية لمستقبل أكثر إشراقاً، تواصل فيه حائل مسيرتها نحو الريادة، لتكون نموذجاً يحتذى به في التنمية المستدامة، والابتكار، وجودة الحياة.

حائل. إنجازات تتوالى، وطموح لا يعرف التوقف.

أخبار الهيئة السعودية للمياه	تصنيف الخبر	1447-11-02	تاريخ الخبر
	الكاتب	1	تكرار الرصد



هيئة المياه تغلق 8 محطات مخالفة



كثفت الهيئة السعودية للمياه جولاتها الرقابية على أنشطة خدمات المياه اللاشعبية (ناقلات المياه ومحطات التعبئة)، وذلك عقب انتهاء المهلة الإلزامية الممنوحة لملاك ومشغلي محطات تعبئة المياه بتاريخ 31 مارس 2026 لتصحيح أوضاعهم والحصول على التراخيص النظامية.

وأوضحت الهيئة أن الجولات المنفذة خلال الفترة من 1 إلى 12 أبريل 2026 بلغت 5.556 جولة رقابية في مختلف مناطق المملكة، أسفرت عن رصد 1.646 حالة مخالفة، إضافة إلى إغلاق 8 محطات تعبئة لمزاوولتها النشاط دون الحصول على التراخيص اللازمة، مبينة أن غرامة مزاوله نشاط محطات التعبئة دون ترخيص تبدأ من 40 ألف ريال.

أخبار المركز الوطني لتنمية الحياة الفطرية	تصنيف الخبر	1447-11-02	تاريخ الخبر
	الكاتب	8	تكرار الرصد



مركز الحياة الفطرية ي دشّن مسار كندة السياحي في محمية عروق بني معارض



الرياض - واس

دشن المركز الوطني لتنمية الحياة الفطرية مسار "كندة" السياحي في محمية عروق بني معارض، ضمن جهوده لتطوير السياحة البيئية في المناطق المحمية وإثراء تجربة الزوار في المواقع الطبيعية ذات القيمة البيئية والتراثية، تزامناً مع اليوم العالمي للتراث، في واحدة من أبرز المواقع الطبيعية الوطنية ذات المكانة العالمية، بوصفها المحمية الطبيعية السعودية المسجلة في قائمة التراث الطبيعي العالمي لدى منظمة اليونسكو.

ويأتي تدشين المسار في إطار إبراز ما تتمتع به المحمية من قيمة عالمية استثنائية تعكس فريدة تكويناتها الطبيعية وتنوع تضاريسها وأهميتها البيئية على المستوى الدولي، إلى جانب ما تخترنه من إرث تاريخي يرتبط بمسارات القوافل القديمة في الجزيرة العربية.

وجاءت تسمية المسار نسبة إلى قرية كندة التاريخية، التي شكّلت محطة رئيسة على طرق القوافل القديمة، في امتداد

يعكس الارتباط التاريخي للموقع، ويثري تجربة الزائر ببعث ثقافي متصل بإرث المنطقة.

ويمتد المسار بطول 50 كيلومتراً عبر تضاريس صحراوية متنوعة تستعرض المشهد الطبيعي الفريد للمحمية، حيث يعبر مناطق تجمع بين جبال طويق وبديات الربع الخالي، مروراً بأودية طبيعية وكثبان رملية وتكوينات صخرية بارزة، ويتيح للزوار استكشاف عدد من المعالم الطبيعية والتاريخية التي تعكس القيمة البيئية والحضارية للموقع، من أبرزها كهف الفروحة والتكوينات الحجرية القديمة "المذيلات".

ويمثل تدشين المسار امتداداً لجهود المركز في تطوير المنتجات السياحية البيئية داخل المناطق المحمية، وإبراز ما تزخر به المملكة من مواقع طبيعية وتراثية ذات قيمة استثنائية، عبر تجارب ميدانية تعزز الوعي البيئي، وتربط الزوار بالإرث الطبيعي والثقافي للمواقع الوطنية.

ويسهم تطوير المسارات السياحية في المحميات الطبيعية في تنمية السياحة البيئية المستدامة، ودعم مستهدفات جودة الحياة والتنمية المستدامة، وتعزيز حضور المناطق المحمية ضمن منظومة الوجهات السياحية الوطنية.

تاريخ الخبر	1447-11-02	تصنيف الخبر	تقارير ومؤشرات عامة
تكرار الرصد	2	الكاتب	



الاكتفاء الغذائي السعودي. «درع سيادية» في مواجهة عاصفة «هرمز» مختصون لـ«الشرق الأوسط»: تكامل الاستثمار واللوجيستيات حصن المملكة أمام

الأزمات



الرياض: بندر مسلم

في وقت وضعت فيه أزمة إغلاق مضيق هرمز أمن الطاقة والغذاء العالمي على «حافة الهاوية»، برزت السعودية قوة استقرار استثنائية، محولةً سواحلها الغربية إلى شريان حياة لم يكتفِ بتحسين السوق المحلية فحسب، بل امتد ليعوّض النقص السلعي في دول الجوار.

وبفضل استراتيجية استباقية رفعت نسب الاكتفاء الذاتي لمنتجات غذائية حيوية إلى ما فوق الـ100 في المائة، نجحت المملكة في تطويق تداعيات الأزمة الجيوسياسية بـ«أزرع لوجيستية» كفؤة ومحتوى محلي صلب، ليعيد المشهد الحالي تعريف الأمن الغذائي السعودي؛ لا بوصفه منجزاً إحصائياً فحسب، بل بوصفه ركيزة سيادية صلبة أثبتت قدرتها على امتصاص الصدمات العالمية وإدارة تدفقات السلع بسلاسة وسط أمواج الأزمات المتلاطمة.

وهو ما تجسد واقعياً في البيانات الرسمية، حيث أظهرت نتائج إحصاءات الأمن الغذائي، التي أصدرتها الهيئة العامة للإحصاء لعام 2024، ارتفاعاً قياسيًّا في نسب الاكتفاء الذاتي لعددٍ من المنتجات الغذائية النباتية والحيوانية مقارنةً بعام 2023، بل إنَّ البعض منها حقق نسباً أعلى من 100 في المائة.

هذا المنجز الرقمي جاء مدفوعاً باستثمارات مستمرة في القطاع الزراعي، وتعزيز سلاسل الإمداد المحلية، وتنويع مصادر الاستيراد، التي أسهمت في تحصين السوق الداخلية من التقلبات الحادة، ما مكّنها من امتصاص صدمات الأزمة والحفاظ على توازن الأسعار وتوفير السلع، في مشهد يعكس تحول الأمن الغذائي من خيار تنموي إلى ركيزة سيادية في مواجهة الأزمات العالمية.

استغلال الموانئ

وفي هذا السياق اللوجستي، تبرز أهمية كفاءة الموانئ السعودية بوصفها ذراعاً تنفيذية لهذه السيادة؛ حيث أوضح عضو مجلس الشورى، فضل بن سعد البوعيين، لـ«الشرق الأوسط»، أن المملكة تتميز بالموقع الاستراتيجي وسواحلها الممتدة على البحر الأحمر والخليج العربي، وبالتالي فإن موانئها متعددة وذات كفاءة عالية، مدعومة بخدمات لوجيستية متكاملة تعزز تدفقات السلع والبضائع.

وأوضح أن المملكة لم تجد مشكلة في توفير احتياجاتها أو تصدير منتجاتها بعد إغلاق مضيق هرمز، حيث نجحت في استغلال موانئها على البحر الأحمر بوصف ذلك بديلاً فاعلاً، ما أسهم في استدامة تدفق البضائع والسلع بسلاسة ودون انقطاع، ما انعكس إيجاباً على الأسواق التي لم تشهد نقصاً في المعروض ولا تضخماً في الأسعار، ورسخ ثقة المستفيدين في فاعلية التدابير الحكومية المتخذة لتطويق آثار الصراعات الجيوسياسية وحماية الاقتصاد الوطني.

جهود الحكومة إقليمياً

ولفت البوعيين إلى أبعاد إقليمية أعمق، موضحاً أن جهود المملكة تجاوزت حماية أسواقها المحلية وضمان توافر السلع فيها، بل أسهمت في تعويض النقص السلعي في دول الخليج التي توقفت وارداتها بسبب إغلاق المضيق. وكان ذلك من خلال موانئها على البحر الأحمر، وتوفيرها مساحات تخزينية وتفعيل اتفاقيات المرور السريع واستخدام موانئ المملكة على الخليج العربي بوصفها رابطة بين دول الخليج لإيصال السلع والبضائع، إلى جانب النقل البري عن طريق الشاحنات.

«هي جهود عظيمة، تجاوزت حدود المملكة لتصل إلى جميع دول الخليج، في بادرة تعاون وتكامل معززة للعلاقات الخليجية، وتؤكد في الوقت عينه أهمية مجلس التعاون الخليجي وتعزيز دوره في تحقيق التكامل بين الدول الأعضاء»، وفق البوعيين.

المحتوى المحلي

شرح عضو مجلس الشورى أنه «من خلال تعزيز المحتوى المحلي، حققت المملكة جانباً مهماً من الاكتفاء الذاتي، خصوصاً في المنتجات الزراعية، التي تشكل جزءاً مهماً من الأمن الغذائي، إضافةً إلى بعض السلع الأخرى، ومنها القطع الصناعية المرتبطة بقطاع النفط، حيث أسهم توفرها محلياً في سرعة تعافي المنشآت النفطية التي تعرضت للهجمات الإيرانية السافرة».

وشدد البوعيين على أن استدامة المعروض المحلي كانت حجر الزاوية في كبح جماح التضخم وضمان استقرار الأسعار، مبيناً أن بناء المخزون الاستراتيجي من السلع الأساسية لم يكن مجرد إجراء وقائي؛ بل أداة تحوط فعالة مكنت الدولة من امتصاص الصدمات الطارئة وتأمين احتياجات الأسواق دون اهتزازات.

واستطرد قائلاً: «من المهم الإشارة إلى أن توفر السلع المستوردة لا يعني بالضرورة ثبات أسعارها، مع تغير التكاليف، خصوصاً تكاليف الشحن التي ارتفعت بشكل كبير، تحديداً في القطاع الجوي، ما انعكس على أسعار السلع في الأسواق بسبب هذه التكاليف وليس النذرة».

الموقع الاستراتيجي

وأشار إلى أهمية المخزون الاستراتيجي الذي يسهم في ضبط الأسعار بسبب شرائه وتخزينه في أوضاع مستقرة وأسعار متدنية، و«هنا أيضاً يبرز دور وزارة التجارة وآلية تسعير المخزون بالأسعار المعقولة بعيداً عن استغلال التجار للأزمة لتحقيق مكاسب أكبر».

وتطرق إلى كفاءة منظومة النقل والخدمات اللوجيستية في السعودية التي تعمل على استثمار موقعها الاستراتيجي لتحقيق المنفعة الكلية، وتحويله إلى فرص استثمارية تحقق العوائد وتسهم في تحقيق الأمن الوطني بمفهومه الشامل، بما فيه الأمن الغذائي والدوائي والسلعي؛ إن كان من مصادره المحلية، أو عن طريق الاستيراد من الخارج الذي لم يتوقف من خلال موانئ غرب المملكة.

استقرار الأسعار

من جانبه، أوضح المستشار وأستاذ القانون التجاري، الدكتور أسامة بن غانم العبيدي لـ«الشرق الأوسط»، أن المملكة حققت مستويات مرتفعة في نسب الاكتفاء الذاتي لعدد من المنتجات الغذائية في إطار جهودها لتعزيز الاستدامة الغذائية وتنمية القطاع الزراعي والحيواني، علماً بأن تلك النسب من الاكتفاء الذاتي تجاوزت 100 في المائة في عدد من المنتجات، مما يعكس كفاءة الإنتاج المحلي وقدرته على تلبية الطلب الداخلي والخارجي.

وأشار العبيدي إلى أن هذه الجهود أسهمت في استدامة توافر السلع والمنتجات الغذائية واستقرار أسعارها خلال أزمة مضيق هرمز وإغلاقه، والتي أدت إلى تعطل شحنات المواد والمنتجات الغذائية وارتفاع تكاليف الشحن والتأمين، ما تسبب في زيادة كبيرة في أسعار الغذاء العالمية؛ وبشكل خاص القمح والأرز.

سلاسل الإمداد

يرى العبيدي أن حدة الأزمة ألقت بظلالها على سلاسل الإمداد العالمية، مسببةً اختناقات حادة في تدفق السلع والأسمدة الحيوية نتيجة تراجع حركة الملاحة عبر المضيق. إلا أنه أكد أن موانئ المملكة الغربية، وفي مقدمتها ميناء جدة الإسلامي وميناء ينبع، تحولت إلى منصات لوجيستية محورية لمواجهة هذا الانقطاع؛ حيث لم تكف بتأمين احتياجات السوق المحلية فحسب، بل تحولت إلى شريان إمداد حيوي للدول المجاورة، ما ضمن استمرارية تدفق الشحنات الأساسية لعموم المنطقة.

المنتجات الغذائية والحيوانية

كانت الهيئة العامة للإحصاء كشفت عن بلوغ نسبة الاكتفاء الذاتي من الروبيان 149 في المائة، ومن منتجات الألبان 131 في المائة، وبيض المائدة 103 في المائة.

كما بيّنت نتائج الهيئة لعام 2024، أن نسب الاكتفاء الذاتي من الخضراوات بلغت مستويات مرتفعة؛ إذ حقق الباذنجان 105 في المائة، والباامية 102 في المائة، والخيار 101 في المائة، والكوسا 100 في المائة. فيما سجلت التمور أعلى نسبة اكتفاء ذاتي بين الفواكه بواقع 121 في المائة، يليها التين 99 في المائة من الاكتفاء الذاتي.

الثروة الحيوانية

على صعيد الثروة الحيوانية، تظهر البيانات الرسمية لوزارة البيئة والمياه والزراعة طفرة ملموسة في مستويات الاكتفاء الذاتي، وفق بياناتها العام الماضي، حيث نجحت المملكة في تأمين 61 في المائة من احتياجاتها من اللحوم الحمراء محلياً، بإنتاج تجاوز 270 ألف طن. هذا الاستقرار الإنتاجي خلق تنوعاً إنتاجياً عزز من مرونة السوق المحلية وقدرتها على تلبية الطلب المتزايد، خصوصاً في المواسم الذروية.

وفي قطاع الدواجن، الذي يمثل ركيزة أساسية في سلة الغذاء الرمضانية، كشفت بيانات وزارة البيئة والمياه والزراعة عن تحقيق قفزة في الاكتفاء الذاتي بنسبة وصلت إلى 72 في المائة، بإنتاج محلي تجاوز المليون طن. ولم تقتصر هذه الوفرة على تلبية الطلب المحلي المتزايد فحسب، بل مكنت المملكة من تحقيق فائض يدعم قدرات التصدير، مع تعزيز الرقابة الميدانية لضمان استقرار الأسواق وحماية سلاسل الإمداد من أي تقلبات خارجية؛ وهو ما يرسخ مكانة المملكة بوصفها لاعباً دولياً يسهم بفاعلية في تحقيق الأمن الغذائي المستدام، مدعومة باستراتيجية توسع خارجي كبرى تشمل الاستثمار في كبرى شركات الإنتاج العالمية؛ مثل «بي آر إف» البرازيلية و«إم إتش بي» الأوكرانية، لضمان استمرارية الإمدادات من قلب المنشأ.

تقارير ومؤشرات عامة	تصنيف الخبر	1447-11-02	تاريخ الخبر
	الكاتب	1	تكرار الرصد



الأمن الغذائي استراتيجيات استدامة حياتية



الرياض - محمد الحيدر

في زمن الحروب والتوترات.. المملكة ترسم خارطة الأمان يعيش العالم اليوم كابوساً مظلماً فرضته صراعات جيوسياسية عاتية، لم تعد نكتفي بإعادة رسم الحدود الجغرافية، بل ألقنا بظلالها القاتمة على شرايين الحياة الاقتصادية في كل ركن من أركان الكوكب، فنحن أمام مشهد «زلزالي» لم تسلم منه القوى الاقتصادية الكبرى، حيث تصدعت مفاهيم «العولمة» تحت وطأة حروب استنزفت الموارد، وحولت الغذاء والدواء من حقوق إنسانية إلى أدوات ضغط استراتيجي في حلبة الصراع الدول، هذا الواقع المرير لم يكن مجرد عاصفة عابرة، بل هو تحول هيكلية جعل من «الاستقرار المعيشي» ترفاً يصعب الوصول إليه في ظل حالة «اللا يقين» التي تسيطر على الأسواق العالمية.

من الناحية السياسية، تسببت هذه التوترات في تمزيق «خارطة الثقة» بين الدول، مما أدى إلى بروز سياسات «الانكفاء الحمائي» التي انتهجتها قوى كبرى لضمان أمنها الداخلي، وهو ما انعكس اقتصادياً في صورة «تضخم جامح» ضرب سلاسل الإمداد في مقتل، إن هذا التضخم ليس مجرد ارتفاع في الأرقام، بل هو «عبء إنساني» ثقل، حيث باتت المجتمعات الدولية تواجه تحديات وجودية تتعلق بالقدرة على تأمين الاحتياجات الأساسية في ظل قفزات فلكية في تكاليف الإنتاج، والطاقة، والنقل البحري، مما جعل القوى الاقتصادية العالمية التقليدية تبحث عن «طوق نجاة» في محيط من الاضطرابات المتلاحقة.

وعند النظر إلى «شرايين الحياة» الدولية، نجد أن سلاسل الإمداد العالمية تعيش حالة من «الارتباك المزمن» نتيجة انسداد الممرات المائية الحيوية أو تهديدها، إن اضطراب حركة التجارة في الممرات الدولية لم يعد مجرد تأخير لوجستي، بل أصبح عائقاً حقيقياً أمام تدفق السلع

الحيوية، مما رفع تكاليف التأمين والشحن إلى مستويات غير مسبوقه، هذا المشهد القائم يضعنا مباشرة أمام حقيقة «الجغرافيا السياسية»؛ حيث تبرز ممرات مثل مضيق هرمز كعصب حساس لا يكتفي بنقل الطاقة فحسب، بل يتحكم في «ترمومتر» الأسعار والوفرة الغذائية والدوائية، كونه الممر الأكثر تأثيراً في حركة التبادل التجاري التي تضمن استمرار الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة والعالم.

هرمز.. وميزان الأسعار العالمي

في قلب هذا الاضطراب، تبرز الجغرافيا كحاكم بأمره في تحديد مصائر الأسواق، ويأتي مضيق هرمز كشريان مائي مهم، ليس فقط لكونه معبراً لثلث النفط المنقول بحراً، بل لكونه يمثل الأمان للاقتصاد الإقليمي، وأي توتر في هذا الممر الحيوي يرتد فوراً بصورة "هزات ارتدادية" على تكاليف الغذاء والدواء؛ فالمسألة لا تتوقف عند حدود عبور السفن، بل تمتد إلى "علاوة المخاطر" التي تفرضها شركات التأمين العالمية، وارتفاع تكاليف الشحن التي تضاف ألياً إلى فاتورة المستهلك النهائي.

إن استراتيجية "تأمين الممرات" في العرف الاقتصادي الحديث تعادل في أهميتها "تأمين المخزون"؛ فالعالم الذي يغلي بالصراعات يدرك أن انسداد أو تعثر الحركة قد تعني دخول الأسواق العالمية في حالة "شلل إمدادي"، وهذا التحليل يقودنا إلى فهم أعمق للارتباط الشرطي بين استقرار الملاحة وبين كبح جماح التضخم؛ فكل اضطراب جيوسياسي في الممرات المائية يقابله "تضخم قسري" في أسعار السلع الأساسية والدوائية، مما يجعل من أمن المضائق ركيزة أساسية في الأمن القومي الغذائي والدوائي العابر للحدود.

زلزال التضخم العالمي و"القوى الكبرى"

إن ما يشهده الاقتصاد العالمي اليوم ليس مجرد "دورة تضخمية" تقليدية، بل هو "انفجار سعري هيكلية" نتج عن تقاطع أزمة العرض والطلب في آن واحد. ففي الوقت الذي كانت فيه الأسواق تحاول التعافي، جاءت الحروب الدولية لتقطع "الحبل السري" للطاقة والأسمدة؛ وهما المحركان الأساسيان لإنتاج الغذاء. هذا "التضخم المركب" أدى إلى تحول مخيف في موازين القوى، حيث لم تعد المشكلة في "توفر السيولة"، بل في "تآكل قيمة العملة" أمام سلع تزداد ندرة يوماً بعد يوم.

لقد دخلت القوى الاقتصادية العالمية في "نفق مظلم" من الأعباء المعيشية؛ ففي أوروبا، تجاوزت معدلات تضخم الغذاء في بعض الدول حاجز 20%، مما دفع الحكومات هناك إلى الوقوف عاجزة أمام تآكل الطبقة المتوسطة. وفي الولايات المتحدة، سجلت تكاليف السلع الأساسية قفزات لم تشهدها منذ أربعة عقود، مما أحدث شرخاً في الاستقرار الاجتماعي، هذا "الأثر المفجع" لم يتوقف عند الحدود، بل تحول إلى "نماذج كارثية" في الأسواق الناشئة التي وجدت نفسها بين فكي كماشة، ديون دولية متراكمة، وعمولات محلية متهاوية، وتكاليف استيراد للغذاء والدواء تفوق قدرة ميزانياتها السيادية.

الأناية.. أحرقت سلاسل الإمداد

وفي رد فعل ينم عن ذعر استراتيجي، لجأت العديد من الدول إلى ما يمكن تسميته "الانكفاء الاقتصادي الأحادي" عبر اتخاذ إجراءات حماية متطرفة. لقد رأينا أكثر من 30 دولة تفرض قيوداً صارمة أو حظراً كاملاً على تصدير محاصيلها الاستراتيجية (كالكمح، والزيوت، والسكر) لضمان كفايتها الداخلية. هذا السلوك "المنكفي" لم ينقذ أحداً، بل تسبب في "تأثير الدومينو"؛ حيث أدى نقص المعروض العالمي إلى جنون إضافي في الأسعار، لتجد الدول نفسها تشتري بضعف الثمن ما كانت ترفض تصديره بالأمس.

إن هذه "العزلة الغذائية" المتصاعدة هي التي أجهزت على ما تبقى من فاعلية لسلاسل الإمداد، فالتضخم اليوم لم يعد مجرد رقم في نشرة مصرفية، بل استحال إلى "ضريبة فقر" مفروضة على العالم بأسره، نتيجة تعطل حركة الموانئ وارتفاع تكاليف الشحن البحري التي تضاعفت بنسب خرافية في بعض الخطوط الحيوية. هذا المشهد يضعنا أمام حقيقة أن النظام الاقتصادي العالمي القديم قد انكسر، وأن القوى الاقتصادية الكبرى باتت تترنح تحت وطأة قراراتها المتخبطة، مما يمهّد الطريق لنتقل إلى المحور الأهم: كيف صاغت المملكة "نموذجها الفريد" في امتصاص هذه الصدمات وحماية إنسانها؟

هندسة الحماية.. و"الإعصار العالمي"

وسط هذه القتامة الدولية والترنح الاقتصادي الذي أصاب قوى عظمى، برزت المملكة العربية السعودية كـ "نموذج استباقي" فريد، نجح في اجتراح حلول غير تقليدية لامتناص الصدمات العالمية وتحويل التحديات إلى فرص للتمكين الاستراتيجي، إن ما حققته المملكة ليس مجرد "رد فعل" على أزمة، بل هو نتاج تخطيط طويل المدى يقع في قلب "رؤية 2030"، التي وضعت الأمن الغذائي والدوائي على رأس أولويات الأمن القومي السعودي، لقد عملت الدولة بمنهجية "تعدد المسارات"، حيث توازت جهود تأمين الإمدادات مع جهود حماية المواطن من تداعيات التضخم المستورد، في تناغم مؤسسي أبهر المراقبين الدوليين الذين تساءلوا عن سر استقرار السوق السعودية وسط تلاطم الأمواج العالمية.

الاستباقية بالأمن الغذائي والدوائي

لم تكن المملكة تنتظر اندلاع الأزمات لتبحث عن حلول، بل كانت صوامع الغلال والمخازن الاستراتيجية للدواء جاهزة بفضل استثمارات مليارية ضُخت على مدار سنوات لبناء بنية تحتية تخزينية هي الأضخم في المنطقة، ولقد نجحت المملكة في بناء "شبكة أمان إمدادية" تعتمد على تنويع مصادر الاستيراد الجغرافي، وتفعيل الاستثمار الزراعي الخارجي عبر شركات وطنية كبرى، مما خلق "درعاً غذائياً" حمى الأسواق المحلية من نقص المعروض. وفي الوقت الذي كانت فيه رفوف المتاجر في دول متقدمة تعاني من الفراغ، شهدت الأسواق السعودية وفرة لافتة في السلع الأساسية، هذا "الاستقرار في الوفرة" دعمته رقابة صارمة وشاملة من وزارة التجارة والجهات الرقابية، التي لم تكتفِ بمراقبة الأسعار، بل عملت على ضمان سلاسة تدفق السلع من الموانئ إلى منافذ البيع، ضاربةً بيد من حديد على كل من يحاول الاحتكار أو استغلال الظروف العالمية لتحقيق مكاسب وقتية على حساب استقرار الوطن.

حزم الحماية الاجتماعية

في الوقت الذي كانت فيه حكومات العالم ترفع يدها عن دعم مواطنيها تحت ضغط العجز المالي والديون، جاءت الأوامر الملكية السامية في المملكة لتؤكد أن "الإنسان هو المبدأ والخبر" ولقد تجلّى ذلك في ضخ مبالغ إضافية مليارية في "حساب المواطن" وحزم الدعم الموجهة لمستفيدي الضمان الاجتماعي وصغار المربين والمزارعين، هذه "المظلة الحمائية" لم تكن مجرد إعانات نقدية عابرة، بل كانت "هندسة مالية واجتماعية" دقيقة تهدف إلى الحفاظ على توازن القوة الشرائية للأسرة السعودية، وضمان عدم انجراف الطبقة المتوسطة نحو منزلقات التضخم التي عصفت بمجتمعات دولية أخرى. إن المملكة هنا لم تقدم حماية اقتصادية فحسب، بل قدمت "رسالة طمأنينة" سيادية، مفادها أن القيادة تقف حائط صد منيعاً أمام كل ما يهدد جودة حياة المواطن، وهو ما يعزز من اللحمة الوطنية والثقة المطلقة في إدارة الأزمات.

لم يغب "الأمن الدوائي" عن مشهد الحماية الشامل، فقد أدركت الدولة أن استقلال القرار السياسي والسيادي مرهون بامتلاك القدرة على تأمين الدواء في أحلك الظروف. ومن هنا، انطلقت استراتيجية توطين الصناعات الدوائية واللقاحات، وتحفيز الشركات العالمية الكبرى لنقل تقنياتها الحيوية إلى داخل الأراضي السعودية، هذا المسار الاستراتيجي لم يؤمن فقط توفر الأدوية المرمنة والمنقذة للحياة، بل حمى القطاع الصحي من تقلبات "بورصات الدواء" العالمية وعلاوات الشحن والمخاطر، إن هذا التحول جعل من المملكة مركزاً إقليمياً للصناعة الدوائية، وحول التهديد العالمي بقطع سلاسل الإمداد إلى فرصة لتعزيز الصناعة الوطنية، بما يضمن استقراراً سعرياً ودوائياً طويل الأمد، بعيداً عن صراعات "السياسات الأحادية" التي مارستها دول أخرى خلال الأزمات الدولية الكبرى.

الريادة العالمية

إن النموذج السعودي في التعامل مع تحديات الغذاء والدواء لم يتوقف عند حدود الإدارة الآنية للأزمة، بل تجاوز ذلك نحو ترسيخ مفهوم "الاستدامة السيادية". فالمملكة، عبر صندوق الاستثمارات العامة وشركائها الاستراتيجيين، لم تعد تكتفي بالشراء من الأسواق العالمية، بل باتت شريكاً فاعلاً في ملكية سلاسل القيمة المضافة حول العالم، فالاستثمار في كبرى شركات الحبوب واللحوم والزيوت عالمياً هو بمثابة "تأمين عابر للقارات" يضمن تدفق الإمدادات نحو الموانئ السعودية حتى في أحلك الظروف الجيوسياسية، هذا التحول من "مستهلك" إلى "مستثمر استراتيجي" في المنظومة الغذائية العالمية يعكس عبقرية اقتصادية تدرك أن أمن الداخل يبدأ من السيطرة على منابع الإمداد في الخارج.

وعلى الصعيد الداخلي، نشهد اليوم ثورة في "الابتكار الزراعي" الذي يتحدى الطبيعة الجغرافية والمناخية، فاستخدام تقنيات الزراعة الرأسية، والبيوت المحمية الذكية، وتحلية المياه بالطاقة المتجددة، كلها مسارات تصب في خانة "تصغير المخاطر". إن هذه المشاريع ليست مجرد تجارب تقنية، بل هي أعمدة صلبة في بناء اقتصاد "أخضر" مرن، يقلل الاعتماد على الاستيراد ويرفع نسبة الاكتفاء الذاتي في السلع الحيوية، وهذا النهج يبعث برسالة قوية للأسواق الدولية مفادها أن المملكة تمتلك زمام أمرها، وأنها نجحت في فك الارتباط بين "تقلبات السياسة الدولية" وبين "استقرار الغذاء والدواء السعودي".

الحصانة الاقتصادية

بينما يستشرف العالم مستقبلاً مليئاً بالهزات الارتدادية للحروب الراهنة، تمضي المملكة في بناء "خارطة طريق" تعتمد على التحول الرقمي في مراقبة المخزون والتنبيه بالأزمات قبل وقوعها، إن منظومة الإنذار المبكر للأمن الغذائي والدوائي التي تعمل عليها الجهات المختصة، تمثل قفزة نوعية في إدارة الموارد الوطنية، حيث تتيح لصناع القرار التحرك الاستباقي لتعديل سلاسل الإمداد أو ضخ حزم دعم إضافية في الوقت المناسب، إننا أمام "حصانة اقتصادية" شاملة، لا تكتفي بصد الضربات، بل تعمل على بناء هيكل اقتصادي محصن جينياً ضد الفيروسات التضخمية العابرة للحدود.

إن ما نخلص إليه في هذا التقرير هو أن الفارق بين الدول التي تترنح تحت وطأة التضخم وبين المملكة، يكمن في "وضوح الرؤية وشجاعة القرار"، فالمواطن السعودي الذي ينعم اليوم باستقرار دوائي وغذائي وسط عالم مضطرب، هو الشاهد الأول على نجاح هذه السياسات، إن الحماية الاجتماعية لم تكن يوماً "عنباً على الميزانية" في الفكر السعودي، بل هي "استثمار في الاستقرار" ووقود لمحركات التنمية الشاملة، إن هذا التقرير، إذ يسلط الضوء على هذه المنجزات، فإنه يقدم للعالم "وصفة" سعودية لكيفية إدارة الأوطان

ففي زمن الأزمات؛ حيث تلتقي الحكمة السياسية مع الجرأة الاقتصادية، لتخلق وطناً عصياً على الانكسار، وقادراً على قيادة المشهد العالمي بكل ثقة واقتدار، إن القراءة المتأنية لمشهد الصراعات الراهنة تكشف عن وجهها المظلم الذي يتجاوز أزيز الرصاص وصخب المدافع؛ فهي في جوهرها حربٌ شرسة على مقدرات الشعوب وحقها الأصيل في الحياة الكريمة.

لقد أثبتت الأزمات الدولية أن الصراعات هي المعول الأول لهدم الأمن الاجتماعي والغذائي والصحي؛ فبينما تنشغل القوى المتصارعة في فرض إرادتها السياسية، تدفع الشعوب ثمن ذلك من استقرارها المعيشي ومن صحة أطفالها، حيث تتحول المشافي والمزارع إلى رهائن في يد التجاذبات الجيوسياسية. إن هذا الدور المظلم للحروب لا يكتفي بإحراق الحاضر، بل يمتد لتعطيل آفاق المستقبل عبر تدمير سلاسل الإمداد وتجويع العقول قبل الأجساد.

وفي مقابل هذا الانحدار العالمي نحو الفوضى، يبرز النموذج السعودي كبارقة أمل تثبت أن الحكمة في إدارة الموارد، والإخلاص في حماية أمن المواطن الصحي والغذائي، هما الضمانة الوحيدة لبقاء الأوطان شامخة ومحصنة، إن حماية الإنسان في زمن الحروب والتوترات ليست مجرد خيار سياسي، بل هي رسالة أخلاقية وضرورة تنموية تجعل من أمننا الوطني بناءً مرصوفاً لا تخلخله أزمات الخارج، مهما بلغت ضراوتها.

تقارير ومؤشرات عامة	تصنيف الخبر	1447-11-02	تاريخ الخبر
	الكاتب	1	تكرار الرصد



الأمن الغذائي

السمود في وجه الأزمات



الرياض - نورة الحربي

لم يعد الخطر الذي يهدد استقرار الدول يُقاس فقط بما يحدث على حدودها، ولا بما تملكه من أدوات القوة التقليدية، بل بما يتوفر على موانئها من غذاء. فمع كل اضطراب سياسي في بقعة من العالم، وكل توتر جيوسياسي يعيد رسم ملامح العلاقات الدولية، تتكشف حقيقة أكثر عمقاً: أن الأمن الغذائي لم يعد ملقاً خدمياً أو اقتصادياً فحسب، بل تحوّل إلى ركيزة سيادية تمس استقرار الدول وقدرتها على الاستمرار. في عالمٍ تتشابك فيه سلاسل الإمداد عبر القارات، لم تعد رحلة الغذاء من الحقول إلى الأسواق مساراً بسيطاً يمكن التنبؤ به، بل أصبحت منظومة معقدة تتأثر بأدق التحولات السياسية والاقتصادية. أي خلل في هذه المنظومة، مهما بدا بعيداً جغرافياً، ينعكس بشكل مباشر على وفرة الغذاء وأسعاره، ويضع الدول أمام تحديات متصاعدة في تأمين احتياجاتها الأساسية.

ومع تصاعد الأزمات العالمية في السنوات الأخيرة، بدءاً من النزاعات الدولية وصولاً إلى تقلبات الأسواق وارتفاع تكاليف الإنتاج، برزت قضية الأمن الغذائي كأحد أكثر الملفات إلحاحاً على طاولة صنع القرار، لم يعد الأمر متعلقاً فقط بتوفير الغذاء، بل بمدى استدامته، وبقدرته، وقدره الدول على التحكم في مصادره بعيداً عن التقلبات الخارجية.

رائدات الغذاء.. قوة إنتاج تقود الاستدامة

وفي هذا السياق، تزايد الضغوط الناتجة عن ارتفاع الأسعار عالمياً، وتضخم تكاليف الإنتاج، إلى جانب التحديات المرتبطة بالنقل والتخزين وسلاسل التوريد، ما يجعل تحقيق الأمن الغذائي هدفاً يتطلب استراتيجيات بعيدة المدى، تتجاوز الحلول المؤقتة إلى بناء منظومات

قادرة على الصمود في وجه الأزمات. من هنا، يفرض الأمن الغذائي نفسه كقضية تتجاوز حدود الاقتصاد لتلامس صميم الاستقرار الوطني، وتطرح تساؤلات جوهرية حول قدرة الدول على مواجهة التحديات العالمية، وتحقيق التوازن بين الاعتماد على الخارج وتعزيز الإنتاج المحلي، في عالم لم يعد يعترف بثبات المعادلات.

المرأة قوة فاعلة في معادلة الأمن الغذائي

في قلب التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تعيد تشكيل ملامح العالم، برزت المرأة كقوة فاعلة في معادلة الأمن الغذائي، ليس بوصفها عنصرًا مساعدًا فحسب، بل شريكًا استراتيجيًا يقود مسارات الإنتاج والتطوير والابتكار في هذا القطاع الحيوي. ومع تصاعد التحديات المرتبطة بسلاسل الإمداد وتقلبات الأسواق العالمية، اتجهت المرأة إلى اقتحام مجالات الزراعة الحديثة والصناعات الغذائية بروح ريادية، مستثمرةً في التقنيات المستدامة، والزراعة الذكية، ومشاريع الأمن الغذائي المحلية التي تعزز الاكتفاء الذاتي وتقلل من الاعتماد على الخارج. ولم يعد حضورها مقتصرًا على الأدوار التقليدية، بل تجاوز ذلك إلى تأسيس شركات ناشئة، وإطلاق مبادرات نوعية تعيد تعريف مفهوم الإنتاج الغذائي من حيث الجودة والاستدامة والكفاءة.

وفي السياق المحلي، أسهمت المرأة بشكل متنامٍ في دعم الاقتصاد الوطني عبر مشاريع صغيرة ومتوسطة تحولت تدريجيًا إلى نماذج ناجحة في السوق، مستفيدة من إمكانات البيئة الداعمة لريادة الأعمال، ومن البرامج التي تستهدف تمكينها في مختلف القطاعات، وعلى رأسها القطاع الزراعي والغذائي. هذا الحضور المتصاعد لم ينعكس فقط على زيادة الإنتاج، بل امتد ليشمل رفع الوعي المجتمعي بأهمية الاستهلاك المسؤول، والحد من الهدر الغذائي، وتعزيز ثقافة الاعتماد على المنتجات المحلية. وهكذا، تتشكل ملامح دور المرأة كركيزة أساسية في بناء منظومة غذائية مرنة وقادرة على مواجهة الأزمات، حيث تتحول من مستهلك إلى منتج، ومن تابع إلى صانع قرار، في مشهد يعكس تحولًا نوعيًا يتجاوز حدود الاقتصاد ليصل عمق التنمية المستدامة.

ولم يتوقف تأثير المرأة عند حدود الإنتاج المباشر، بل امتد ليشمل إعادة صياغة سلاسل القيمة الغذائية بالكامل، بدءًا من الفكرة وحتى وصول المنتج إلى المستهلك. فقد لعبت رائدات الأعمال دورًا بارزًا في تطوير حلول مبتكرة للتخزين، والتعبئة، والتسويق الغذائي، مستفيدات من التحول الرقمي ومنصات التجارة الإلكترونية لفتح أسواق جديدة أمام المنتجات المحلية، بما يعزز من استقرار الإمدادات الغذائية ويمنحها مرونة أكبر في مواجهة تقلبات العالمية. كما أسهمت المرأة في إدخال مفاهيم جديدة قائمة على الاستدامة، مثل الزراعة العضوية، وإعادة تدوير الفائض الغذائي، وتبني أنماط إنتاج صديقة للبيئة، وهو ما يعكس وعيًا متقدمًا يتجاوز البعد الاقتصادي إلى البعد البيئي والاجتماعي.

وفي ظل الدعم المتزايد الذي تحظى به المرأة، بات حضورها في هذا القطاع يعكس تحولًا استراتيجيًا يتماشى مع مستهدفات التنمية، حيث لم تعد مشاركتها خيارًا تكميليًا، بل ضرورة تنموية تفرضها التحديات الراهنة. ومع تزايد الأزمات العالمية، من تغير المناخ إلى اضطراب الأسواق، تتعزز أهمية هذا الدور بوصفه خط دفاع متقدم يساهم في تحقيق الأمن الغذائي وتعزيز سيادة الغذائية. ومن هنا، تتجلى صورة المرأة ليس فقط كعنصر فاعل في الحاضر، بل كقائدة لمسارات المستقبل، تصنع الفرق بصمت، وتؤسس لنموذج تنموي أكثر توازنًا واستدامة، قادر على الصمود في وجه المتغيرات، ومواكبة تطلعات الأجيال القادمة.

تمكين المرأة.. استثمار استراتيجي في أمن الغذاء المحلي

لم تعد المرأة مجرد طرفٍ مشارك في القطاع الغذائي، بل أصبحت فاعلاً استراتيجياً يعاد من خلاله تشكيل مفهوم الاستدامة الغذائية على المستوى المحلي. ففي قلب الحقول، وعلى خطوط الإنتاج، وفي مراكز اتخاذ القرار، تتسع مساحة حضورها لتؤسس لنموذج أكثر مرونة وشمولاً في مواجهة الأزمات. هذا التحول لم يأت من فراغ، بل هو نتاج إدراك متزايد بأن استدامة الغذاء لا يمكن أن تتحقق دون استثمار كامل الطاقات البشرية، وفي مقدمتها المرأة. وعلى مستوى الصناعات الغذائية، أثبتت المرأة قدرتها على إحداث فارق نوعي، ليس فقط من حيث الإنتاج، بل في تبني ممارسات أكثر استدامة ووعياً بالموارد. فهي تميل إلى تقليل الهدر، وتعزيز استخدام الموارد المحلية، وتطوير منتجات تتماشى مع احتياجات المجتمع، ما يجعل إسهاماتها تتجاوز البعد الاقتصادي إلى بعد اجتماعي وبيئي متكامل. هذا الدور يتجلى بوضوح في المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تقودها النساء، والتي باتت تشكل قاعدة مهمة لدعم الأمن الغذائي المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات.

أما في سلاسل الإمداد، فقد أصبح تمكين المرأة عنصراً حاسماً في تعزيز الكفاءة والمرونة. إذ تشير التجارب إلى أن وجود المرأة في هذه السلاسل يساهم في تحسين إدارة الموارد، ورفع مستوى التنظيم، وتعزيز القدرة على التكيف مع الأزمات. من التخزين إلى التوزيع، ومن التخطيط إلى التنفيذ، تقدم المرأة نموذجاً إدارياً يقوم على الدقة والاستدامة، وهو ما تحتاجه سلاسل الإمداد اليوم في ظل التقلبات المتسارعة. وفي السياق المحلي، تتعزز هذه الأدوار بدعم السياسات الوطنية التي تراهن على المرأة كشريك في التنمية. فقد شهدت السنوات الأخيرة توسعاً ملحوظاً في فرص مشاركة المرأة في القطاعات الإنتاجية، بما في ذلك الصناعات الغذائية، مدفوعة برؤية تنموية شاملة تسعى إلى تنويع الاقتصاد وتحقيق الاكتفاء الذاتي. هذا التمكين لا يقتصر على فتح أبواب العمل، بل يشمل التدريب، والدعم المالي، وتسهيل الوصول إلى الأسواق، ما يخلق بيئة حاضنة لنمو المبادرات النسائية في هذا المجال.

ولا يمكن إغفال البعد المعرفي في هذا التحول، حيث تلعب المرأة دوراً مهماً في نقل الثقافة الغذائية المستدامة داخل المجتمع. فهي الأكثر تأثيراً في أنماط الاستهلاك داخل الأسرة، والأقدر على ترسيخ مفاهيم مثل تقليل الهدر الغذائي، والاعتماد على المنتجات المحلية، والتوجه نحو خيارات صحية ومستدامة. بهذا المعنى، تصبح المرأة حلقة وصل بين الإنتاج والاستهلاك، وبين السياسات والممارسات اليومية. ورغم هذا التقدم، لا تزال هناك تحديات تتطلب معالجة حقيقية، من بينها محدودية الوصول إلى التمويل في بعض الحالات، والحاجة إلى مزيد من التمكين في المناصب القيادية داخل سلاسل الإمداد، إضافة إلى ضرورة تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية دور المرأة في هذا القطاع الحيوي. غير أن هذه التحديات، بدل أن تكون عائقاً، تشكل فرصة لإعادة صياغة السياسات بما يضمن مشاركة أكثر عدالة وفاعلية.

في المحصلة، يتضح أن تمكين المرأة في الصناعات الغذائية وسلاسل الإمداد لم يعد خياراً تنموياً يمكن تأجيله، بل ضرورة استراتيجية تفرضها طبيعة المرحلة. فكلما تعزز حضور المرأة، ازدادت قدرة المجتمعات على بناء منظومة غذائية أكثر استدامة ومرونة، قادرة على الصمود أمام الأزمات، ومؤهلة لتأمين احتياجات الحاضر دون المساس بحقوق الأجيال القادمة.

الأمن الغذائي.. معركة تُحسم في وعي الإنسان

وفي خضم هذا المشهد العالمي المضطرب، حيث تتغير موازين القوة بصمتٍ عبر مسارات غير تقليدية، يتأكد أن معركة الأمن الغذائي لا تُخاض فقط في الموانئ أو الأسواق، أو غرف القرار، بل تبدأ من الإنسان نفسه؛ من قدرته على الإنتاج، ووعيه بالاستهلاك، وإيمانه بدوره

في صناعة الفارق. وهنا، تبرز المرأة ليس كعنصرٍ مكملٍ في هذه المنظومة، بل كقوة هادئة تعيد ترتيب الأولويات، وتعيد تعريف العلاقة بين المجتمع وغذائه، بين الوفرة والمسؤولية، وبين الحاجة والاستدامة.

إن ما نشهده اليوم ليس مجرد توسّع في مشاركة المرأة داخل القطاع الغذائي، بل تحوّل عميق في طبيعة هذا القطاع ذاته. فمع دخول المرأة إلى مسارات الإنتاج وسلاسل الإمداد بعقلية أكثر وعياً بالاستدامة، تتغير ملامح المنظومة من الداخل، لتصبح أكثر توازناً، وأكثر قدرة على الصمود أمام الصدمات. لم يعد الهدف فقط زيادة الكميات، بل تحسين الجودة، وتقليل الفاقد، وتعظيم الاستفادة من الموارد، وهي كلها مفاهيم تعكس تحولاً نوعياً في فلسفة الأمن الغذائي، تقوده المرأة بثبات دون ضجيج.

وفي هذا التحول، لا يمكن فصل الدور الاقتصادي عن البعد الاجتماعي، إذ تسهم المرأة في بناء ثقافة غذائية جديدة تمتد من الأسرة إلى السوق. فهي التي تعيد تشكيل أنماط الاستهلاك اليومية، وتغرس مفاهيم الاعتدال، وتحفّز على دعم المنتج المحلي، وتعيد الاعتبار لفكرة أن الغذاء ليس مجرد سلعة تُشتري، بل منظومة متكاملة تبدأ من الأرض وتنتهي على المائدة. وبهذا المعنى، تتحول مساهمتها إلى فعلٍ ممتد يتجاوز حدود المشروع أو الوظيفة، ليصل إلى إعادة صياغة السلوك المجتمعي بأكمله.

ومع تسارع التحديات العالمية، من تغير المناخ إلى اضطراب سلاسل الإمداد وارتفاع تكاليف الإنتاج، يصبح الرهان على العنصر البشري أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. فالدول التي تنجح في استثمار طاقات نساءها داخل القطاعات الحيوية، وعلى رأسها الغذاء، هي الأقدر على بناء منظومات مرنة، لا تعتمد فقط على وفرة الموارد، بل على حسن إدارتها واستدامتها. ومن هنا، فإن تمكين المرأة لم يعد خياراً تنموياً محدود الأثر، بل قراراً استراتيجياً يعيد تشكيل مستقبل الأمن الغذائي على أسس أكثر صلابة وواقعية.

غير أن الطريق إلى هذا المستقبل لا يخلو من التحديات، فاستدامة هذا الزخم تتطلب استمرار تطوير السياسات، وتعزيز بيئات العمل الداعمة، وتوسيع فرص الوصول إلى التمويل والتقنيات الحديثة، إضافة إلى ترسيخ حضور المرأة في مواقع التأثير وصناعة القرار. فكل خطوة نحو تمكين أعمق، هي في جوهرها خطوة نحو أمن غذائي أكثر استقراراً، وأكثر قدرة على مواجهة المجهول.

وفي النهاية، يمكن القول إن قصة الأمن الغذائي في هذا العصر لم تعد تُكتب بلغة الأرقام وحدها، بل تُروى عبر قصص التحول الإنساني، وفي مقدمتها قصة المرأة التي انتقلت من هامش المشهد إلى قلبه، ومن دور المستهلك إلى صانع القرار، ومن تابع للمنظومة إلى شريكٍ في إعادة بنائها. إنها قصة صعود هادئ، لكنه عميق الأثر، يعيد التوازن بين الإنسان وموارده، ويمنح المجتمعات فرصة حقيقية لبناء مستقبل غذائي أكثر أماناً واستدامة.

وهكذا، وبين عالمٍ تتسارع فيه الأزمات، وواقعٍ يعيد تشكيل نفسه كل يوم، تبقى الحقيقة الأوضح: أن الأمن الغذائي لن يتحقق فقط بما تزرعه الأرض، بل بمن يزرع فيها الوعي، ويقود مساراتها بعقلٍ مسؤول ورؤية بعيدة. وفي هذا المشهد، تقف المرأة لا في الصفوف الخلفية، بل في موقع القيادة. حيث يُصنع الفرق، ويُكتب المستقبل.

تقارير ومؤشرات عامة	تصنيف الخبر	1447-11-02	تاريخ الخبر
	الكاتب	2	تكرار الرصد



حديقة النباتات الطبية بجامعة نجران.. مبادرة تعزز التعليم والبحث العلمي



نجران - واس

تُعد حديقة النباتات الطبية في جامعة نجران إحدى المبادرات النوعية التي أطلقتها كلية الصيدلة، بهدف تعزيز المعرفة العلمية والبحثية في مجال النباتات الطبية، إلى جانب الحفاظ على التنوع النباتي المحلي واستدامة الأعشاب التي تنمو في المنطقة، بما يعكس اهتمام الجامعة بالموثوث الطبيعي، ويعزز حضورها في مجالات العلوم الصحية.

وتقع الحديقة على مساحة تبلغ 250 مترًا مربعًا، وتضم أكثر من 30 نوعًا من النباتات الطبية والعطرية، من بينها: "الشذاب"، و"إكليل الجبل"، و"السنامكي"، و"الحلفا بر"، و"السدر"، و"اللوز"، و"الريحان"، و"الكركديه"، و"الياسمين"، و"البردقوش"، و"الخروق"، مما يتيح للطلاب والباحثين بيئة تطبيقية للتفاعل المباشر مع النباتات، واستخلاص المواد الفعالة منها، في تجربة تعليمية تجمع الجانبين النظري والعملية.

وأوضح رئيس قسم العقاقير بكلية الصيدلة الدكتور عميش القحطاني، أن الحديقة تمثل بيئة تعليمية متكاملة تُسهم في تحسين مخرجات التعلم، من خلال ربط المقررات الأكاديمية بالتطبيق الميداني، حيث تُمكن الطلاب من التعرف على الخصائص الشكلية للنباتات، وجمعها وتجفيفها، وفحصها مجهريًا، وإجراء الاختبارات الكيميائية عليها داخل المختبرات.

وأضاف أن البرامج التعليمية تشمل تدريب الطلاب على تقنيات استخراج المواد الفعالة وتحليلها باستخدام أدوات حديثة، بما يعزز خبراتهم العملية، ويدعم في الوقت ذاته أعضاء هيئة التدريس والباحثين وطلبة الدراسات العليا عبر توفير عينات نباتية لإجراء الدراسات والأبحاث.

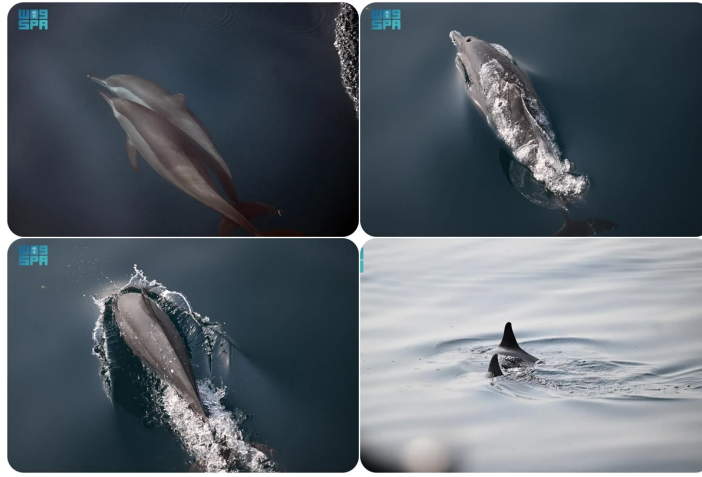
وأشار إلى الأهمية العلاجية لعدد من النباتات الموجودة في الحديقة، منها "الحلفا بر" التي تُستخدم في المساعدة على التخلص من حصوات الكلى، و"البفتة" المرتبطة ببعض الاستخدامات البحثية في علاج أنواع من السرطان، و"السنامكي" لعلاج الإمساك المزمن، و"كف مريم" للمساعدة على تنظيم الهرمونات الأنثوية، إلى جانب "الداتورة" لعلاج المغص المعوي، و"الصبار" لترطيب البشرة وعلاج الحروق، و"البابونج" لتهدئة الأعصاب وتحسين وظائف الجهاز الهضمي، و"البابايا" لدورها مضاداً للأكسدة والمساعدة على التئام الجروح.

وتُساهم هذه المبادرة في تعزيز التكامل بين التعليم والبحث العلمي، وترسيخ دور الجامعة في دعم الابتكار في مجالات الصيدلة والنباتات الطبية، بما يواكب مستهدفات تطوير القطاع الصحي والمعرفي في المملكة.

تاريخ الخبر	1447-11-02	تصنيف الخبر	تقارير ومؤشرات عامة
تكرار الرصد	11	الكاتب	



مشاهد الدلافين تُزيّن سواحل جزر فرسان وتُعزّز جاذبيتها السياحية



جزر فرسان - واس

رصدت سواحل جزر فرسان مشاهد متكرّرة لظهور الدلافين في مياه البحر الأحمر، في مشهدٍ طبيعيٍّ أخاذٍ يعكس ثراء البيئة البحرية التي تتميّز بها، ويبرز ما تزخر به منطقة جازان من تنوّعٍ أحيائيٍّ ووفرةٍ بيولوجيةٍ تجعلها من الوجهات السياحية البارزة في المملكة.

وتظهر الدلافين في مجموعاتٍ متناعمة، وهي تسبح بالقرب من سطح الماء وتقفز بين الأمواج، في سلوكٍ يعكس طبيعتها الاجتماعية وتألّفها الفطري، ويُضفي بُعدًا جماليًا آسرًا على المشهد البحري الذي تستمتع به قوارب المتزهيّن وهواة الرحلات البحرية، الذين يقصدون الجزر لمشاهدة هذا النوع من الكائنات البحرية في بيئته الطبيعية البكر.

وتُعدّ جزر فرسان من البيئات البحرية الغنية التي تُوفّر موائيل مناسبة لعيش الدلافين، بفضل نقاء مياهها وصفائها، وتنوّع شعابها المرجانية، ووفرة مواردها الغذائية، مما يسهم في استقرار الكائنات البحرية وتكاثرها، ويُعزّز من حضورها على امتداد السواحل في مشهدٍ حيويٍّ نابضٍ بالحياة، وإلى جانب سحرها الطبيعي، تحتضن الجزر ثراءً أحيائيًا متنوعًا، هيئاً بيئةً بحريةً ملائمةً لاستقرار الدلافين التي تستفيد من وفرة مصادر الغذاء ونقاء المياه؛ مما يوفّر لها ظروفًا مثاليةً للعيش والتكاثر ضمن نظامٍ بيئيٍّ متوازن.

ويُلاحظ أن ظهور الدلافين يتزايد في فترات الصباح الباكر وقبيل الغروب؛ حيث تقترب من السواحل أو ترافق القوارب لمسافات قصيرة، في مشهدٍ لافتٍ يلفت انتباه الزوار، ويمنحهم تجربةً بحريةً استثنائيةً، تُضاف إلى المقومات السياحية التي تحتضنها الجزر، وتُثري رحلات الاستكشاف والمغامرة.

وتأتي هذه المشاهد ضمن منظومةٍ بيئيةٍ متكاملةٍ تحتضنها جزر فرسان، التي تُعدّ محميةً طبيعيةً تزخر بتنوّعٍ كبيرٍ في الكائنات البحرية والطيور، وتسهم في دعم جهود المحافظة على التوازن البيئي وصون الموارد الطبيعية، بما يتماشى مع مستهدفات الاستدامة البيئية وتعزيز جودة الحياة.

وتُشكّل مشاهد الدلافين عنصر جذبٍ إضافيًا للزوار، وتسهم في تنشيط السياحة البيئية والرحلات البحرية، في ظل ما تشهده المنطقة من اهتمامٍ متنامٍ بتطوير الوجهات الساحلية، وتقديم تجارب نوعية متفردة تركز على استثمار المقومات الطبيعية؛ بما يُعزّز مكانة جزر فرسان على خارطة السياحة في المملكة، ويُرسّخ حضورها كوجهةٍ واعدةٍ لعشاق الطبيعة والهدوء البحري؛ لتتكامل هذه المقومات الفريدة مع المظلة التنظيمية للهيئة السعودية للبحر الأحمر، التي تضطلع بدورٍ محوريٍّ في تنظيم الأنشطة البحرية السياحية وتمكين هذا القطاع الحيوي وفق أعلى معايير الاستدامة، التي تكفل حماية هذه الثروات الفطرية.

تقارير ومؤشرات عامة	تصنيف الخبر	1447-11-02	تاريخ الخبر
	الكاتب	6	تكرار الرصد



وادي الرمة يُشكّل رافدًا بيئيًا حيويًا خلال عبوره منطقة حائل في مواسم الأمطار



حائل - واس

يُمثّل وادي الرمة أحد أبرز المعالم الجغرافية في المملكة العربية السعودية، ويعد من أطول الأودية الموسمية، حيث يمتد عبر مسار طويل من غرب المملكة إلى شرقها، مارًا بعدد من المناطق، من بينها منطقة حائل التي يشكّل جنوبها نطاقًا مهمًا لجريانه. ويعبر الوادي في منطقة حائل عددًا من المحافظات والمراكز، حيث تتجمع فيه مياه السيول القادمة من المرتفعات والشعاب المجاورة، مكوّنة مجرى مائيًا واسعًا يظهر نشاطه خلال مواسم الأمطار.

ويُسهم وادي الرمة عند جريانه في دعم التوازن البيئي في المنطقة، من خلال تغذية المياه الجوفية وإنعاش الغطاء النباتي، مما ينعكس على اتساع الرقعة الخضراء في المواقع التي يمر بها، خاصة في الأراضي المنبسطة جنوب حائل. كما يشكّل الوادي وجهة طبيعية لهواة الرحلات البرية والمتزهين، نظرًا لما يوفره من مشاهد طبيعية بعد هطول الأمطار، إضافة إلى ارتباطه بالموروث الجغرافي والتاريخي للمنطقة. ويُعد وادي الرمة رافدًا بيئيًا مهمًا يعكس التنوع الطبيعي الفريد في منطقة حائل، ويرز دوره في تعزيز استدامة الموارد الطبيعية، في ظل ما تشهده المنطقة من اهتمام بتنمية الغطاء النباتي والمحافظة على البيئة.

تقارير ومؤشرات عامة	تصنيف الخبر	1447-11-02	تاريخ الخبر
	الكاتب	4	تكرار الرصد



"الديحان" يلون صحاري الجوف بالأحمر ويعزز جاذبية الربيع الطبيعي



سكاكا - واس

اكتست مساحات شاسعة من صحاري منطقة الجوف خلال هذه الأيام بحلّة حمراء زاهية مع تفتح أزهار "الديحان" الموسمية، التي تُعد من أبرز النباتات البرية المرتبطة بموسم الربيع، لترسم مشاهد طبيعية آسرة تستقطب الأهالي وهواة الرحلات البرية والتصوير. ووثقت "واس" انتشار نبات الديحان في عدد من المواقع البرية بالمنطقة، مدفوعًا بالأمطار التي شهدتها الجوف مؤخرًا، إلى جانب اعتدال درجات الحرارة؛ مما أسهم في تهيئة بيئة مثالية لنموه وازدهاره، حتى غطى مساحات واسعة بألوانه المميزة.

وأوضح مهتمون بالنباتات البرية أن الديحان من النباتات الحولية التي تنمو تلقائيًا، وتمتاز بسرعة ظهورها عقب هطول الأمطار، وقصر دورتها الحياتية، ما يجعل حضورها مرتبًا بموسم محدد من العام. وأشاروا إلى أن أهمية هذه النبتة لا تقتصر على قيمتها الجمالية، بل تمتد لتشمل دورها في تحسين الغطاء النباتي، وتعزيز التنوع البيئي في المناطق الصحراوية، إضافة إلى إسهامها في جذب الزوار وتنشيط السياحة البيئية.

وبيّنوا أن انتشار الديحان يُعد مؤشرًا طبيعيًا على جودة الموسم المطري وتحسن الظروف البيئية، داعين إلى المحافظة عليه وعدم العبث به، لضمان استدامته واستمرارية ظهوره في المواسم القادمة. ويُعد "الديحان" أحد أبرز رموز الربيع في بيئة الجوف، حيث يجمع جمال المشهد وسرعة الزوال، ليقم شاهدًا موسميًا على ثراء الطبيعة وتنوعها، وعنصر جذبٍ لمحبي الهدوء والطبيعة في رحاب الصحراء.

تقارير ومؤشرات عامة	تصنيف الخبر	1447-11-02	تاريخ الخبر
	الكاتب	2	تكرار الرصد



"سافانا الصحراء" .. الصمعاء ترسم ملامح الحياة المتجددة وتعكس ثراء الغطاء النباتي



رفحاء - واس

شكّل نبات الصمعاء المعروف بـ"سافانا الصحراء" (*Stipa capensis*)، لوحة طبيعية نابضة بالحياة في فياض وتلاع جنوب طلعة التميّاط غرب محافظة رفحاء، حيث عكست مشاهد تمايل الأعشاب الذهبية والخضراء تحت أشعة الشمس ملامح تجدد دورة الحياة الفطرية، في صورة تجسّد التوازن البيئي الذي تتميز به هذه المساحات المفتوحة. وتبرز الصمعاء في لحظات ما قبل الغروب، حين تتناغم الأعشاب مع امتداد الأفق، في مشهد بصري غني بتدرجات اللون بين خصوبة الأرض وصفاء السماء، لا يقتصر على جماله الطبيعي، بل يعكس وفرة الغطاء النباتي الذي يُعدّ عنصراً أساسياً في استدامة الحياة البرية، ومصدراً غذائياً رئيساً للحيوانات العشبية في المنطقة.

ويصل ارتفاع نبات الصمعاء إلى نحو 50 سنتيمتراً، وتنبثق من ساقه أوراق شريطية مغطاة بشعيرات ناعمة، يبلغ طولها قرابة 10 سنتيمترات وعرضها نحو مليمتر واحد، فيما تتوّج ثمار النبتة شوكة دقيقة تُعرف محلياً بـ"السفا" أو "سماليل الصمعاء".

ويؤكد مختصون في الشأن البيئي أن هذه الكثافة النباتية جاءت نتيجة مباشرة لمواسم الأمطار، مما يساهم في تعزيز مرونة النظام البيئي وقدرته على التكيف مع التغيرات المناخية، في مشهد يعكس ثراء الطبيعة في شمال المملكة وتنوعها، ويقارب في ملامحه بيئة "السافانا" الطبيعية.

تقارير ومؤشرات عامة	تصنيف الخبر	1447-11-02	تاريخ الخبر
	الكاتب	4	تكرار الرصد



الزراعة في عسير.. تنوّع جغرافي يعزّز الإنتاج ويواكب مستهدفات الاستدامة



أبها - واس

تُعدّ منطقة عسير من أبرز المناطق الزراعية في المملكة العربية السعودية؛ لما تتميز به من تنوّع جغرافي ومناخي أسهم في تكوين بيئات إنتاجية متعددة، تمتد من قمم جبال السروات الشاهقة إلى الأودية الخصبة والسهول المنبسطة، مما أتاح زراعة محاصيل متنوعة على مدار العام، وجعل من الزراعة ركيزةً أساسية في الاقتصاد المحلي ومكوّنًا أصيلاً في الهوية الثقافية والسياحية للمنطقة.

ويشكّل الموقع الجغرافي لعسير عاملاً محوريًا في هذا التنوع، إذ تحتضن المحافظات الجبلية، مثل رجال ألمع وبلقرن والنماص وتنومة وسراة عبيدة وظهران الجنوب وبلقرن وأحد رفيدة، إلى جانب مراكز السودة وبلحمر وبلسمر، مناخًا باردًا نسبيًا مع معدلات أمطار أعلى مقارنة بغيرها، مما يجعلها بيئة ملائمة لزراعة الفواكه المعتدلة والمحاصيل النوعية، فيما تبرز المدرجات الزراعية (المصاطب الحجرية) بوصفها نموذجًا هندسيًا تقليديًا يعكس خبرة الإنسان في التكيف مع الطبيعة، حيث تُبنى على هيئة مصاطب متدرجة تحفظ التربة من الانجراف، وتُسهم في استثمار مياه الأمطار، محوّلَةً المنحدرات إلى مساحات زراعية منتجة ذات كفاءة عالية.

وفي المقابل، تمتد الأنشطة الزراعية إلى المناطق ذات الطبيعة المتوسطة والمنخفضة والأقل برودة، حيث تسود أجواء أكثر اعتدالًا تميل إلى الدفء، وصولًا إلى المناطق السهلية ذات المناخ الأكثر حرارة ورطوبة نسبيًا في محافظات السهول مثل محايل عسير والمجاردة وبارق والفرشة، ما يهيئ بيئات زراعية متنوعة تسهم في تنوع الإنتاج.

وتدعم هذه الظروف زراعة الحبوب مثل الذرة الرفيعة والقمح والشعير والدخن، والخضروات مثل الطماطم والخيار والباذنجان والفلفل،

والفواكه الموسمية مثل المانجو والتين والعنب، إضافة إلى البن في بعض المواقع الملائمة، لا سيما في الأودية والمناطق السهلية التي تتميز بخصوبة التربة وتوفر المقومات الزراعية، سواء بالأساليب التقليدية أو الحديثة، بما يعزز تنوع المحاصيل واستدامة الإنتاج الزراعي في المنطقة، وخاصة المحافظات الجبلية.

وتُعدّ الذرة من أبرز المحاصيل التقليدية في عسير، حيث تنتشر زراعتها في القرى الجبلية والسهول النهامية اعتمادًا على مياه الأمطار، إلى جانب أساليب الزراعة التقليدية المعتمدة على مياه الآبار، مما يجعلها نموذجًا لزراعة متكيفة مع المناخ وذات كفاءة مائة مرتفعة، وأسهمت برامج الدعم الزراعي في رفع إنتاجية الحيازات الصغيرة وتعزيز القيمة الاقتصادية للمحاصيل المحلية، بما أعاد إحياء ممارسات زراعية متوارثة عبر الأجيال.

واشتهرت المنطقة، وخاصة جبال السروات، بإنتاج أنواع من الفاكهة ذات الجودة العالية، من أبرزها العنب الذي يُعد من المحاصيل الصيفية المهمة في المرتفعات، إلى جانب التوسع في زراعة الفراولة التي شهدت انتشارًا ملحوظًا خلال السنوات الأخيرة بفضل ملاءمة المناخ وتبني التقنيات الحديثة في الزراعة.

وشهدت زراعة البن كذلك عودةً لافتة بعد تراجعها في فترات سابقة، حيث أسهم الدعم الحكومي في إعادة انتشار مزارع البن في عدد من المحافظات، خاصة رجال ألمع والفرشة، بما يعزز حضور هذا المحصول بوصفه أحد المنتجات الزراعية الواعدة ذات القيمة الاقتصادية والثقافية.

كما تزخر منطقة عسير بإرث زراعي قديم يعكس عمق التجربة الزراعية في المنطقة وتكيف الإنسان مع بيئته الجبلية، حيث عُرفت محليًا بمسميات لأنماط الزراعة التقليدية بحسب طبيعة الأرض ومصدر المياه ونوع الري، ومن أبرزها: العنثري، والسيلي، والمسقي، والمرابيع، والضمري، والمدرج، والفيضي، والآبارية. وتمثل هذه الأنماط جزءًا أصليًا من الموروث الزراعي الذي ارتبط بالمدرجات الزراعية والوديان والسهول، ويعكس تنوع الأساليب التي اعتمدت على الأمطار أو السيول أو التبار أو الري اليدوي، ويؤكد خبرة المزارعين في تكييف الزراعة مع تضاريس عسير عبر الأجيال.

كما تُعد محاصيل البر من المحاصيل الزراعية التقليدية المهمة في المنطقة، وتشمل القمح والشعير، حيث شكّلت عبر التاريخ مصدرًا غذائيًا أساسيًا للسكان، وُزعت في المرتفعات والسهول بحسب توفر المياه وخصوبة التربة، ولا تزال تحظى باهتمام زراعي ضمن منظومة المحاصيل المحلية.

ومع دخول التقنيات الحديثة، شهد القطاع الزراعي تحولًا نوعيًا تمثل في التوسع في استخدام البيوت المحمية وأنظمة الري المتقدمة، مما أسهم في زيادة الإنتاجية ورفع كفاءة استخدام المياه. وأصبحت المنطقة تنتج كميات متنامية من الخضروات والفواكه الموسمية، إلى جانب محاصيل اقتصادية واعدة، مع توجه متزايد نحو تطوير الصناعات الزراعية المرتبطة بالمحاصيل المحلية، عبر إنتاج الدقيق البلدي والمنتجات الغذائية المتخصصة والأعلاف، بما يعزز القيمة المضافة ويرتقي بسلاسل الإمداد.

وعلى الرغم من هذا التنوع، تواجه الزراعة في عسير تحديات، من أبرزها الاعتماد على مياه الأمطار ومحدودية الموارد المائية، إلى جانب

التغيرات المناخية، إلا أن المبادرات التنموية أسهمت في الحد من هذه التحديات من خلال دعم تقنيات الري الحديثة، وتطوير الزراعة العضوية، وتنفيذ برامج تُعنى بالمدرجات الزراعية وحصاد مياه الأمطار، إلى جانب دعم الجمعيات التعاونية وتسويق المنتجات المحلية وربطها بالأسواق.

وفي سياق متصل، برزت السياحة الزراعية رافدًا اقتصاديًا واعدًا، حيث تحولت المزارع، لا سيما في المرتفعات، إلى وجهات سياحية تستقطب الزوار للاستمتاع بالطبيعة والتجارب الريفية وتذوق المنتجات الطازجة، مما أسهم في تعزيز دخل المزارعين وربط النشاط الزراعي بالقطاع السياحي.

ويُتوقع أن تتعزز مكانة عسير الزراعية خلال السنوات المقبلة في ظل مستهدفات رؤية المملكة 2030، التي تولي القطاع الزراعي اهتمامًا متزايدًا ضمن منظومة الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، حيث تمضي المنطقة نحو تحقيق التوازن بين المحافظة على إرثها الزراعي العريق وتبني أحدث الممارسات والتقنيات، لتظل نموذجًا حيًا للاستدامة، ومصدرًا متجددًا للإنتاج والعطاء.



تقارير ومؤشرات عامة	تصنيف الخبر	1447-11-02	تاريخ الخبر
	الكاتب	1	تكرار الرصد



وفرة في المحاصيل وانتعاش ملحوظ بأسواق المزارعين في الأحساء



محمد العويس - الأحساء تصوير - محمد العويس

تشهد أسواق المزارعين في محافظة الأحساء خلال هذه الفترة انتعاشاً ملحوظاً، تزامناً مع وفرة الإنتاج الزراعي المحلي وتنوعه، خاصة المنتجات الحساوية التي تحظى بسمعة عالية لجودتها وتميزها.

وتتدفق هذه المنتجات يوميًا من المزارع إلى الأسواق، ما أسهم في توفيرها بشكل مستمر أمام المستهلكين، وسط إقبال كبير من الأهالي والزوار.

ويتصدر الأرز الحساوي الأحمر قائمة هذه المنتجات، إلى جانب الثوم الحساوي والبصل الحساوي والليمون، إضافة إلى التوت والورد الحساوي ومجموعة واسعة من الخضروات والفواكه الموسمية، التي تعكس ثراء الموسم الزراعي في الأحساء، وتؤكد مكانتها كواحدة من أبرز الواحات الزراعية في المملكة.

إقبال على المنتجات الزراعية بالأحساء

وقال حبيب الخليفة «مزارع»: نعيش هذه الأيام موسم المنتجات الحساوية، التي تتميز بجودتها العالية وتنوعها، حيث تتوفر لدينا العديد من الأصناف مثل الثوم الحساوي، والبصل الحساوي، والطماطم، والرز الحساوي، إضافة إلى الشمندر والكوسة والخيار، وجميعها طازجة وتحظى بإقبال كبير من المستهلكين.

وأضاف أن الثوم الحساوي يشهد طلباً متزايداً، خاصة أنه متوفر بدرجة أولى، سواء الطازج أو المعصّر من الموسم الرطب، مشيراً إلى أن الرز الحساوي أيضاً من المنتجات المطلوبة بشكل مستمر نظراً لجودته العالية، موضحاً أن البصل الحساوي متوفر بشكل يومي ويحقق حركة

وأكد «الخليفة» أن السوق يشهد نشاطًا ملحوظًا، والأسعار مناسبة وفي متناول الجميع، مع استمرار توفر المنتجات بشكل مستمر لخدمة الزبائن.

أسعار مناسبة

وقال علي الناصر «بائع» في سوق المزارعين بالأحساء - موقع القرين: يتوفر لدينا في السوق جميع الخضروات الموسمية من إنتاج الأحساء، حيث تشمل المنتجات الخيار، والتوت، والثوم، والليمون الحساوي، إضافة إلى الارز الحساوي، إلى جانب العديد من الأصناف الأخرى الطازجة.

وأضاف أن سوق المزارعين يشهد تنوعًا كبيرًا في المنتجات المحلية، خاصة خلال هذا الموسم، حيث تتوفر البامية، والتوت، وغيرها من المحاصيل التي تُعد من أبرز إنتاج الأحساء الزراعي، موضحًا أن الأسعار متفاوتة بحسب نوع المنتج وجودته، حيث تبدأ من 5 ريالات للكيلو، وتصل إلى 10 ريالات، وقد تُعرض بعض المنتجات بسعر 15 ريالًا لكميتين، وذلك وفقًا لحركة السوق.

وأشار إلى أن الإقبال على السوق ممتاز، في ظل توفر المنتجات الطازجة بجودة عالية وأسعار مناسبة، مؤكدًا أن السوق يشهد نشاطًا ملحوظًا خلال المواسم الزراعية المختلفة، مؤكدًا على أن جميع المنتجات الموسمية متوفرة في سوق المزارعين، داعيًا الجميع لزيارة السوق والاستفادة من تنوع وجودة المنتجات الحساوية.

موسم زراعي مميز

وقال راشد الموسى زائر للسوق: تتميز محافظة الأحساء بمواسمها الزراعية الغنية، حيث تُعرف بطبيعة أرضها الخصبة التي تسهم في إنتاج محاصيل ذات جودة عالية جدًا مقارنة بمناطق أخرى، مضيفًا أن العديد من التحاليل المخبرية أثبتت تميز منتجات الأحساء الزراعية، سواء التمور أو البقوليات أو غيرها من المحاصيل، من حيث الجودة والقيمة الغذائية، مؤكدًا أن هذا التميز يعود إلى خصائص التربة والمناخ في المنطقة.

وأشار إلى أن الموسم الحالي يُعد من أفضل المواسم، داعيًا الجميع إلى الاستفادة منه واقتناء المنتجات المحلية، خاصة مع توفرها بكميات جيدة وجودة عالية، لافتًا إلى إمكانية تخزين بعض المنتجات مثل البقوليات، والبصل، والثوم للاستفادة منها لاحقًا.

وأوضح أن الارز الحساوي يُعد من أبرز هذه المنتجات، حيث يُعرف بجودته العالية ولونه الأحمر المميز، إلى جانب توفر منتجات أخرى مثل الطماطم، والبصل، والثوم، والبقوليات، التي تشهد إقبالًا كبيرًا خلال هذه الفترة، مؤكدًا أنه من الداعمين للمنتج المحلي، مشيرًا إلى أنه يعمل على الترويج للمنتجات الحساوية داخل المملكة وخارجها، خصوصًا في دول الخليج، داعيًا الجميع إلى اغتنام هذا الموسم الذي وصفه بـ «زهرة الإنتاج» لما يشهده من وفرة وجودة عالية.

وقال ابراهيم الزعبي زائر للسوق، أنا دائماً أحرص على زيارة هذه المناطق، وخاصة المزارع الموجودة في القرى، لما تتميز به من منتجات حساوية ذات جودة عالية جداً، وأن المنتجات في الأحساء تتفوق بشكل واضح، خصوصاً الطماطم، والبصل الحساوي، والليمون، والبابية، والجزر، وحق البطاطس، حيث تُزرع في أراضٍ خصبة تعطي جودة مميزة ونكهة مختلفة عن غيرها من مناطق المملكة.

وأشار إلى أن التميز لا يقتصر على الخضروات فقط، بل يشمل أيضاً الفواكه مثل الجح «البطيخ»، إضافة إلى الارز الحساوي، مؤكداً أن من يجرب هذه المنتجات يلاحظ الفرق في الطعم والجودة، ويحرص على العودة لشراؤها مرة أخرى.

وأوضح أن منتجات الأحساء تتميز بقلّة العيوب وجودتها العالية، إلى جانب أسعارها المناسبة، مما يجعلها خياراً مفضلاً لدى الكثير من المستهلكين.

وأكد أن هذا التميز يعود بعد توفيق الله إلى خبرة المزارعين، حيث توارثوا مهنة الزراعة عبر الأجيال، وطوروا من أساليبهم حتى أصبحت الجودة اليوم أفضل من السابق، مشيراً إلى دعم الدولة ووزارة البيئة والمياه والزراعة للمزارعين، مما أسهم في رفع مستوى الإنتاج، معبرا عن فخره بزراعة الأحساء ومزارعيها، مؤكداً أهمية دعم المنتج المحلي والاستمرار في مساندة.

تقارير ومؤشرات عامة	تصنيف الخبر	1447-11-02	تاريخ الخبر
	الكاتب	1	تكرار الرصد



مختص: الحفاظ على البيئة أصبح ضرورة اقتصادية أكثر مما هو خيار أخلاقي



فريق التحرير

قال الناشط في المجال البيئي، عبيد عوني، إن «الحفاظ على البيئة أصبح ضرورة اقتصادية أكثر مما هو خيار أخلاقي فقط».

وأضاف خلال مداخلة مع قناة «روتانا خليجية» أن «هناك بيوت وأسر سعودية تعيش على عائد التنوع البيئي، مثل زيت البان العربي، والتمور، والزيتون واستثماراته».

تقارير ومؤشرات عامة	تصنيف الخبر	1447-11-02	تاريخ الخبر
	الكاتب	1	تكرار الرصد



مياه جازان. بين التخزين السطحي وتجدد الحياة في باطن الأرض



جازان - نوح مجمعي

في لقاء مع الخبير الزراعي أ. حسن حبيبي اوضح فيه بإسهاب الوضع المائي في جازان الواقع والمأمول للإجابة عن كل ما يدور من اسئلة عن الأمن المائي في منطقة جازان اجاب بالاتي

في كل قطرة ماءٍ تسيل عبر أودية جازان، تختبئ حكاية توازنٍ دقيق بين الطبيعة والإنسان، توازنٌ إن اختلف، اختلفت معه معادلة الحياة. فالماء في هذه المنطقة ليس مجرد موردٍ عابر، بل هو نظامٌ متجدد، يتغذى مع كل موسم مطر، ويُعيد بناء نفسه في باطن الأرض بصورةٍ مستمرة، وكأن الطبيعة وهبته خاصية البقاء والتجدد – بعد مشيئة الله.

ويُخطئ من يظن أن جازان قائمة على نهرٍ جارٍ دائم، فالحقيقة أن ما نشهده – بعد قدرة الله – هو جريان أوديةٍ وسيولٍ موسمية، هي التي شكّلت عبر الزمن المصدر الحقيقي للمياه، وهي التي تقوم بدور جوهري في تغذية الخزانات الجوفية التي تعتمد عليها الآبار.

إن مياه جازان تُعدّ – بطبيعتها – مياهاً متجددة، لأنها لا تُخزّن في مكانٍ واحد، بل تدور في دورةٍ متكاملة تبدأ من هطول الأمطار، مروراً بجريان الأودية، وانتهاءً بتسرّبها إلى باطن الأرض مختلطة بالرمل، حيث تُحفظ بعيداً عن الفقد، ثم تُستخرج عند الحاجة. وهذه الخاصية هي سر استدامة الماء والخضرة في المنطقة عبر الأجيال.

غير أن ما حدث في العقود الأخيرة هو إيقاف جزء كبير من هذا الجريان الطبيعي، من خلال بناء السدود، واستحداث مواقع ظن أنها زراعية – خصوصاً في الأراضي الصخرية – تحتجز المياه لفترات طويلة، مما يقلل من فرص تسربها إلى الطبقات الأرضية. ومع أن هذه الإجراءات تهدف إلى حفظ المياه، إلا أنها في بعض الحالات قد تُضعف أحد أهم مصادر تجددتها.

إن المياه الجوفية ليست مجرد مخزون احتياطي، بل هي الأساس الذي تقوم عليه الحياة الزراعية والإنسانية في المنطقة.

كما أن تخزين المياه في باطن الأرض يجعلها أكثر أماناً وأقل عرضةً للفقد، بخلاف بحيرات السدود التي تتعرض يومياً للتبخر بفعل الحرارة، وهو فاقدٌ قد يفوق – في بعض الأحيان – ما يُستفاد منه عبر نقل المياه إلى محطات التنقية.

ولعل الصورة تتضح أكثر من خلال مثالٍ بسيط: رجلٌ يملك دخلاً جيداً، لكنه يقرر ادخاره بالكامل دون أن ينتفع به أو يوجّهه لما يحفظ صحته ومستقبله، حتى يجد نفسه لاحقاً مضطراً لإنفاقه على العلاج بعد أن فقد عافيته. كذلك هو حال الماء؛ فاحتجازه دون إدارةٍ متوازنة قد يحرمنا من الاستفادة الحقيقية منه.

إن التجربة الإنسانية عبر التاريخ تؤكد أن الماء المخزون في باطن الأرض هو المصدر الأكثر ثباتاً واستدامة؛ فالإنسان يعتمد على الآبار، وسائر المخلوقات تنتفع بما يتجمع من مياهٍ في الطبيعة. وما يُلاحظ من ازدياد عمق المياه الجوفية في بعض مواقع المنطقة قد يكون مرتبباً بتقليل جريان السيول ومنعها من أداء دورها الطبيعي في تغذية هذه الخزانات.

ومن هنا تبرز الحاجة إلى إدارةٍ أكثر توازناً للمياه، تقوم على مبدأ الاستفادة دون تعطيل دورة التجدد. فبدلاً من حجز المياه بشكلٍ كامل، يمكن إطلاقها بطريقةٍ مقننة، لتسير في مجاري الأودية، وتؤدي دورها في تغذية باطن الأرض؛ وعندنا تتحقق الاستفادة من حفر الآبار في المواقع الغنية بالمياه.

أما الاعتماد على مياه السدود كمصدرٍ رئيسٍ عبر محطات التنقية، فإنه – رغم أهميته – لا يمثل إلا جزءاً محدوداً من الصورة الكلية، مقارنةً بما يُفقد من المياه بسبب التبخر.

إن التحدي الحقيقي لا يكمن في جمع الماء فقط، بل في فهم طبيعته وإدارته بما يحافظ على تجدده. فالماء في جازان ليس مورداً يُستهلك فحسب، بل هو دورة حياةٍ متكاملة، تبدأ من السحاب، وتنتهي في باطن الأرض، لتعود من جديد حين نحتاجها وفي نهاية اللقاء المقتضب تشكر صحيفة (الحدث) أ. حسن حبيبي على هذه المعلومات القيمة متمنية له التوفيق والنجاح الدائم.

تقارير ومؤشرات عامة	تصنيف الخبر	1447-11-02	تاريخ الخبر
	الكاتب	4	تكرار الرصد



أمير منطقة القصيم يرعى حفل تكريم الفائزين ببطولة جمال الخيل العربية



بريدة - واس

رعى صاحب السمو الملكي الأمير الدكتور فيصل بن مشعل بن سعود بن عبدالعزيز أمير منطقة القصيم، بحضور صاحب السمو الأمير فهد بن سعد بن فيصل بن سعد نائب أمير المنطقة، حفل تكريم الفائزين ببطولة القصيم لجمال الخيل العربية الأصيلة، التي أُقيمت في منتزه الأمير فيصل بن مشعل بالبصر، بمشاركة أكثر من (230) جوادًا، وسط حضور لافت من مُلاك الخيل والمهتمين برياضة الفروسية. وأكد سمو أمير القصيم تميّز منطقة القصيم في رياضة الفروسية، لما تزخر به من مرابط للخيل العربية الأصيلة، وكفاءات متميزة من الفرسان، مما يعزّز مكانتها بوصفها وجهة بارزة لهذه الرياضة العريقة، مثنياً جهود القائمين على البطولة، لما بذلوه من جهود متميزة أسهمت في نجاح هذا الحدث وإظهاره بالصورة المشرفة.

وعبر عن فخره واعتزازه بما شهده من عروض، وتقديره للداعمين والرعاة على دعمهم، والإسهام في نجاح هذه البطولة المتميزة في منطقة القصيم، مشيداً بجهود المشرف على سكرتارية رياضة ومرابط الخيل بإمارة المنطقة، الدكتور محمد العماري، ومنفّذ البطولة أحمد الخريف. وفي ختام الحفل، توجّ سموه الفائزين حيث حقق الذهب الجواد "كارم الباهية" لمالكه مربط الصياقل، فيما نال الفضة الجواد "عج تاج" لمالكه عبدالرحمن آل جليان، وحقق البرونز الجواد "كريم الخالد" لمالكه مربط الأهلية. وتأتي هذه البطولة ضمن الفعاليات التي تعزّز حضور رياضة الفروسية في المنطقة، وتدعم مُلاك الخيل، وتسهم في إبراز الموروث الأصيل، وترسيخ مكانة القصيم في هذا المجال الحيوي.

تقارير ومؤشرات عامة	تصنيف الخبر	1447-11-02	تاريخ الخبر
	الكاتب	1	تكرار الرصد



ختام سباق المفاريد للهجن بشرورة يتوج الفائزين بكؤوس المحافظة وسيارات شاص

وسيدان



بندر آل عوض

برعاية محافظ شرورة، موفق بن عبدالهادي العنزي، وحضور المدير التنفيذي للاتحاد السعودي للهجن، المهندس محمود البلوي، أقيم صباح اليوم السباق الختامي للمفاريد، بمشاركة ملك الهجن الذين دعموا هذه الرياضة العريقة. تضمن السباق عدة أشواط، حيث قدم الداعم عبدالله معيض سراج لسلموم سيارة 'شاص' للشوط الأول المخصص للبيكار المفاريد. بينما أقيم الشوط الثاني للقعدان المفاريد برعاية مجموعة من ملك الهجن، حيث تم تقديم سيارة 'شاص' كجائزة، بينما قدم الداعم ربيع خميس لحول الهمامي سيارة 'سيدان' للشوط الثالث المخصص للبيكار المفاريد.

الأشواط كانت تتضمن جوائز متعددة، منها كأس محافظة شرورة للمفاريد. تمت إقامة السباقات في ميدان شرورة لسباقات الهجن يوم السبت، بتاريخ 1/11/1447 الموافق 18/4/2026. الجائزة الأولى للبيكار المفاريد (شاص وكأس محافظة شرورة) كانت لمسافة 1500 متر، حيث حقق الظبي لمتسابق مسلم الوارد الصيعري. بينما فاز القعدان (شاص وكأس محافظة شرورة) لمتسابق بنيان عبدالله ال عامر بنفس المسافة. وفي الشوط الثاني للبيكار المفاريد، كان الجائزة هي سيارة سيدان شيري، وحقق الفوز العلا لسراج بن بنيان ال عامر.

تقارير ومؤشرات عامة	تصنيف الخبر	1447-11-02	تاريخ الخبر
	الكاتب	6	تكرار الرصد



محافظة وادي الدواسر يشهد ختام سباق الهجن ويكرم الفائزين والداعمين



مبارك الدوسري - وادي الدواسر

شهد محافظ وادي الدواسر الأستاذ فهد بن عبدالله المسعود، أمس، حفل ختام سباق الهجن لفئة المفاريد بميدان المحافظة، الذي أقيم ضمن برامج الميدان لعام 2026، بدعم من رجل الأعمال عبيد بن سلمان الدوسري، وذلك بحضور المدير التنفيذي للاتحاد السعودي للهجن المهندس محمود بن سليمان البلوي، وعددٍ من رؤساء وقيادات الجهات الحكومية والأمنية. ونوّه رئيس مجلس إدارة ميدان الهجن بمحافظة وادي الدواسر الأستاذ عقاب بن سلمان آل قويد بما تحظى به رياضة الهجن من دعم واهتمام القيادة الرشيدة -أيدها الله-، مشيداً بجهود الاتحاد السعودي للهجن وما يقدمه من دعم ومساندة أسهما في تطوير مستوى السباقات تنظيمياً وفنياً، ورفع جودة المنافسة في الميدان.

عقب ذلك، انطلقت أشواط السباق البالغ عددها (24) شوطاً، منها (8) أشواط رئيسية خُصت بجوائزها سيارات، حيث جاء في نتائج الأشواط الرئيسية فوز المطية "إعمار" لمالكها شجاع بن سويد الدوسري بالشوط الأول، و"الفايز" لمالكها عبدالله بن رسد الدوسري بالشوط الثاني، و"سلطه" لمالكها شجاع بن سويد الدوسري بالشوط الثالث، و"شاهين" لمالكه ناصر بن سالم الكريبي بالشوط الرابع، و"الدرعية" لمالكها عبدالله بن رسد الدوسري بالشوط الخامس، و"مرضي" لمالكه عبيد بن سلمان الدوسري بالشوط السادس، و"الموت الحمر" لمالكه هادي بن صالح الياضي بالشوط السابع، و"صايب" لمالكه مرسل بن فريج آل رزق بالشوط الثامن. وفي ختام الحفل، كرم محافظ وادي الدواسر الفائزين في الأشواط، والجهات الحكومية والأمنية المشاركة، والداعمين لبرامج الميدان، كما تسلّم هدية تذكارية بهذه المناسبة، فيما تسلّم المدير التنفيذي للاتحاد السعودي للهجن درعاً تذكاريّاً مماثلاً.

تقارير ومؤشرات عامة	تصنيف الخبر	1447-11-02	تاريخ الخبر
	الكاتب	5	تكرار الرصد



الأمن البيئي يضبط مخالفًا لنظام البيئة في محمية طويق الطبيعية



الرياض - واس

ضبطت القوات الخاصة للأمن البيئي مواطناً مخالفاً لنظام البيئة، لعدم الالتزام بتعليمات وإرشادات المحافظة على الغطاء النباتي بإشعال النار في غير الأماكن المخصصة لها في محمية طويق الطبيعية، وطبقت الإجراءات النظامية بحقه.

وأكدت القوات أن عقوبة إشعال النار في غير الأماكن المخصصة لها في الغابات والمتنزهات الوطنية غرامة تصل إلى (3,000) ريال، حاثّة على الإبلاغ عن أي حالات تمثل اعتداءً على البيئة أو الحياة الفطرية على الرقم (911) بمناطق مكة المكرمة والمدينة المنورة والبرازيل والشرقية، و(999) و(996) في بقية مناطق المملكة، وستعامل جميع البلاغات بسرية تامة دون أدنى مسؤولية على المبلِّغ.

تقارير ومؤشرات عامة	تصنيف الخبر	1447-11-02	تاريخ الخبر
	الكاتب	7	تكرار الرصد



"الأمن البيئي" يضبط مخالفًا لنظام البيئة في محمية الملك عبدالعزيز الملكية



الرياض - واس

ضبطت القوات الخاصة للأمن البيئي مواطناً مخالفاً لنظام البيئة، لارتكابه مخالفة رعي (18) متناً من الإبل في مواقع محظور الرعي فيها في محمية الملك عبدالعزيز الملكية، وطبقت الإجراءات النظامية بحقه.

وأكدت القوات أن عقوبة رعي الإبل غرامة (500) ريال لكل متن، حاشية على الإبلاغ عن أي حالات تمثل اعتداءً على البيئة أو الحياة الفطرية على الرقم (911) بمناطق مكة المكرمة والمدينة المنورة والرياض والشرقية، و(999) و(996) في بقية مناطق المملكة، وستعامل جميع البلاغات بسرية تامة دون أدنى مسؤولية على المبلِّغ.

تقارير ومؤشرات عامة	تصنيف الخبر	1447-11-02	تاريخ الخبر
	الكاتب	1	تكرار الرصد



بدائل صحية مبتكرة.. نحالة تحول تبلور «عسل المانجروف» إلى مربى طبيعي



أحمد المسري - القطيف

جذبت النحالة سري عميد أبو المكارم أنظار زوار مهرجان عالم النباتات والزهور، الذي أُقيم مؤخرًا في وسط العوامية بمحافظة القطيف، من خلال ابتكارها مربيات طبيعية مستخلصة من تبلور «عسل المانجروف»، في خطوة تهدف إلى تقديم بدائل غذائية صحية للأسواق. وكشفت أبو المكارم عن طرح مجموعة متنوعة من المنتجات الطبيعية المتخصصة، شملت حبوب اللقاح و«العكر» بنوعيه السائل والبودرة، بما يلبي احتياجات الباحثين عن خيارات غذائية وعلاجية آمنة. واستعرضت مجموعة من الأعسال البرية، موضحة أن جناحها يضم أنواعًا متعددة، من بينها عسل الصال، والسدر البري، والطلح، إلى جانب المانجروف والزهور والسمر.

بديل صحي مبتكر

وأشارت إلى أن هذا التنوع يعكس ثراء البيئة المحلية، ويبرز حجم التنوع الزراعي الذي تتمتع به المحافظة. وتحدثت عن جانب الابتكار في مشروعها، مبينة أنها استفادت من خصائص تبلور عسل المانجروف في إنتاج مربيات طبيعية بنكهات التوت والفراولة والتين. وأكدت أن هذه المنتجات تمثل بديلًا صحيًا مبتكرًا في السوق المحلي، يسهم في تقليل الاعتماد على السكريات المصنعة، ويدعم أنماط التغذية الصحية. وفي ختام مشاركتها، عبّرت سري أبو المكارم عن سعادتها بالتواجد في هذا الحدث، مقدّمة شكرها للجهات المنظمة على دعمها المستمر للمنتجين المحليين وإبراز جهودهم أمام الجمهور.

الشكاوى و الردود	تصنيف الخبر	1447-11-02	تاريخ الخبر
	الكاتب	1	تكرار الرصد



سكان شرق القنفذة يناشدون فتح سد وادي قنونا بعد شح حاد في المياه وتوقف

الزراعة



سبق

شكا سكان مراكز شرق القنفذة من شح المياه في الآبار التي تعتبر مصدرهم الوحيد لتوفير المياه لمنازلهم، في ظل عدم وجود مشاريع توفر المياه لهم في قرى مركز سبت الجارة بني عيسى وخميس حرب، والتي يتجاوز سكانها 20 ألف نسمة، يعتمدون بشكل كلي على الآبار الأهلية، ويتم نقل المياه للمنازل بواسطة الصهاريج التجارية. وقال الأهالي إن الآبار بدأت تقل مياها مع حرارة الأجواء، خصوصاً مع قلة الأمطار الموسمية، التي أغلبها يصب داخل حوض سد وادي قنونا. وأصبح السكان يجدون صعوبة في توفير المياه لمنازلهم، مما أدى إلى توقفهم عن الزراعة بسبب شح المياه. وأضافوا أن عدم فتح السد بشكل دوري تسبب في ضعف تغذية منابع المياه، وأثر أيضاً على الغطاء النباتي والأشجار المعمرة على ضفاف وادي قنونا.

وناشد الأهالي من خلال صحيفة سبق وزير البيئة والمياه والزراعة بالتوجيه بفتح بوابات السد لتغذية آبارهم، لضمان توفير المياه لسقيا منازلهم وري مزارعهم.

الشكاوى و الردود	تصنيف الخبر	1447-11-02	تاريخ الخبر
	الكاتب	1	تكرار الرصد



انقطاع المياه يُخلي مدرسة بنين بمكة ويعيد الطلاب إلى منازلهم



سبق

شهدت مدرسة بنين ابتدائية في مخطط ولي العهد 7 بمكة المكرمة، اليوم الأحد، حالة من الارتباك بعد انقطاع مفاجئ للمياه، ما أدى إلى تعذر استمرار اليوم الدراسي بذات المدرسة وعودة الطلاب إلى منازلهم. وأفاد أولياء الأمور أن إدارة المدرسة سارعت إلى اتخاذ الإجراءات الاحترازية حفاظاً على صحة الطلاب وسلامتهم، حيث تم التواصل مع أولياء الأمور عبر رسائل نصية تدعوهم إلى الحضور واستلام أبنائهم في وقت مبكر. وأوضح أولياء الأمور أن الرسائل الواردة أكدت أن سبب الإجراء يعود إلى انقطاع المياه وعدم توفرها داخل مرافق المدرسة، ما يجعل من الصعب استمرار العملية التعليمية.

وطالب أولياء الأمور بسرعة معالجة الخلل وضمان عدم تكراره، مؤكداً أهمية توفير بنية تحتية مستقرة في المدارس، خاصة في الأحياء ذات الكثافة السكانية العالية. ويُنتظر أن تصدر الإدارة التعليمية بالمنطقة توضيحاً رسمياً حول أسباب الانقطاع والإجراءات المتخذة لمعالجة المشكلة وضمان عودة الدراسة بشكل طبيعي في أقرب وقت.

وزارة البيئة والمياه والزراعة
Ministry of Environment Water & Agriculture



شكرا لكم

الادارة العامة للإتصال المؤسسى والاعلام